

# كتاب الفرائض

فيه عشرة أبواب .

[الباب الأول] : في بيان أسباب التوريث والورثة وقدر استحقاقهم ، وتقدم عليه أنه يبدأ من تركة الميت بمؤنة تجهيزه بالمعروف ما لم يتعلق به حق غيره . فان تعلق ، كالرهن ، وما يتعلق به زكاة ، والعبد الحاني ، والمبيع إذا مات المشتري مفلساً ، قدم حق الغير ، ثم تفضى ديونه من تركته ، وللورثة إمساك ماتركه ، وغرامة ما عليه من ما لهم كما سبق في كتاب الرهن ، ثم تنفذ وصاياه من ثلث الباقي ، ثم يقسم الباقي بين الورثة على فرائض الله تعالى .

## فصل

أسباب التوريث أربعة : قرابة ، ونكاح ، وولاء ، وجهة الاسلام . والمراد بجهة الاسلام : أن من مات ولم يخلف وارثاً بالأسباب الثلاثة ، وفضل عنه شيء ، كان ماله لبيت المال ، يرثه المسلمون بالمصوبة ، كما يحملون ديته . هذا هو الصحيح المشهور . وفي وجه : أنه يوضع في بيت المال على سبيل المصلحة ، لإرثاً ، لأنه لا يخلو عن ابن عم بعيد ، فألحق ذلك بالمال الضائع الذي لا يرجح ظهور مالكة . وحكى ابن اللبان والرويانى هذا قولاً . قال المتولي : فان جملناه إرثاً ، لم يجوز صرفه إلى المكاتبين والكفار . وفي جواز صرفه إلى القاتل وجبان . وجه الجواز : أن تهمة الاستعجال لا تتحقق هنا ، لأنه لا يتعين مصرفاً للماله .

قلت : الأصح أو الصحيح : المنع . والله أعلم

وفي جواز صرفه إلى مَنْ أوصي له بشيء ، وجبان . أحدهما : لا ، لكلا يجمع بين الوصية والارث ، ويخيّر بينهما . والثاني : يجوز .

قلت : الأصح : الجواز . والله أعلم

ولا خلاف أنه يجوز تخصيص طائفة من المسلمين ، ويجوز صرفه إلى مَنْ وُلد بعد موته ، أو كان كافراً فأسلم بعد موته ، أورقيقاً ففتح .

قلت : قد ضم صاحب « التلخيص » إلى هذه الأسباب الأربعة سبباً خامساً ، وهو سبب النكاح ، وهو غير النكاح ، وذلك في الميتة في مرض الموت إذا قلنا بالقديم : إنها ترث . والله أعلم

## فصل

في بيان المجمع على توويتهم

الرجال الوارثون خمسة عشر : الابن ، وابن الابن وإن سفل ، والأب ، والجد للأب وإن علا ، والأخ للأبوين ، والأخ للأب ، والأخ للأم ، وابن الأخ للأبوين ، وابن الأخ للأب ، والمم للأبوين ، والمم للأب ، وابن المم للأب ، والزوج ، والمعتق .

والنساء الوارثات عشر : البنت ، وبنت الابن وإن سفل ، والأُم ، والجدَّة للأب ، والجدَّة للأُم - وإن علتا - والأخت للأبوين ، والأخت للأب ، والأخت للأُم ، والزوجة ، والمعتقة . والمراد بالمعتق والمعتقة ، مَنْ أعتق ، أو عسبة أدلى بمعتق .

ويدخل في لفظ العم ، عم الميت ، وعم أبيه ، وعم جده إلى حيث ينتهي ، وكذلك حيث أطلقنا لفظ العم في الورثة ، بخلاف الأخ ، فإن المراد به أخو الميت فقط .

## فرع

إذا اجتمع الرجال الوارثون ، ورث منهم الابن ، والأب ، والزوج فقط . وإذا اجتمع النساء ، فالبنت ، وبنت الابن ، والأم ، والزوجة ، والأخت للأبوين . وإذا اجتمع الصنفان غير أحد الزوجين ، ورث خمسة : الأبوان ، والابن ، والبنت ، وأحد الزوجين . ومن انفرد من الرجال ، حاز كل التركة ، إلا الزوج والأخ الأم . ومن قال بالرد ، لا يستثنى إلا الزوج . ومن انفردت من النساء ، لم تحزها إلا المعتقة . ومن قال بالرد ، يثبت لكلهن الحيازاة إلا الزوجة .

قلت : وليس في الورثة ذكر يُدلي بأنتى فيرث ، إلا الأخ الأم ، وليس فيهم من يرث مع من يدلي به إلا أولاد الأم . قال صاحب « التلخيص » والقفال وغيرهما : ليس لنا من يورث ولا يرث ، إلا الجنين في غرته ، والمعتق بعبه على الأظهر : أنه يورث . والله أعلم

## فصل

### في ذوي الأرحام

هم كل قريب يخرج عن المذكورين في الفصل السابق . وإن شئت قلت : كل قريب ليس بذئ فرض ولا عصبية . وأما تفصيلهم ، فهم عشرة أصناف : أبو الأم ، وكل جد وجدة ساقطين ، وأولاد البنات ، وبنات الأخوة ، وأولاد الأخوات ،

وبنو الاخوة للأُم ، والمعم للأُم ، وبنات الاعمام ، والعمات ، والاخوال ، والخاللات .  
ومنهم مَنْ يبدؤهم أحد عشر ، ويفصل الجد عن الجدة . ومنهم من يزيد على ذلك ، والمقصود لا يختلف ، فمؤلاء لا يرثون بالرَّحْم شيئاً على الصحيح . وقال الزني وابن سريج : إن لم يختلف الميت إلا ذا فرض لا يستغرق ، رُدُّ الباقي عليه ، إلا الزوج والزوجة ، فلا رد عليها . فان لم يخلف ذا فرض ولا عصبه ، ورث فوو الأرحام .

وقولنا : إن الصحيح أنهم لا يرثون ولا يرَدُّ ، هو فيما إذا استقام أمر بيت المال ، بأن ولي إمام عادل . أما إذا لم يكن إمام ، أو لم يكن مستجعماً لشروط الامامة ، ففي مال من لاعصبه له ولا ذا فرض مستغرق وجهان . أصحابها عند أبي حامد وصاحب « المذهب » : لا يصرف إلى الرد ، ولا إلى ذوي الأرحام ، لانه للسلمين ، فلا يسقط بفوات نائبهم . والثاني : أنه يرَدُّ ويصرف إلى ذوي الارحام ، لان المال مصروف إليهم أو إلى بيت المال بالاجماع . فاذا تعذر أحدهما ، تمين الآخر ، وهذا اختيار ابن كج ، وبه أفتى أكابر المتأخرين .

قلت : هذا الثاني ، هو الاصح أو الصحيح عند محققي أصحابنا ، وعن صححه وأفتى به الامام أبو الحسن بن سُراقه من كبار أصحابنا ومتقدميهم ، وهو أحد اعلامهم في الفرائض والفقهِ وغيرهما ، ثم صاحب « الحاوي » ، والقاضي حسين ، والمتولي ، والخبزي - بفتح الخاء المعجمة وإسكان الباء الموحدة - وآخرون ، قال ابن سُراقه : وهو قول عامة مشايخنا . قال : وعليه الفتوى اليوم في الامصار ، ونقله صاحب « الحاوي » ، عن مذهب الشافعي رضي الله عنه ، قال : وغلط الشيخ أبو حامد في مخالفته ، قال : وإنما مذهب الشافعي منهم إذا استقام بيت المال .

والله أعلم

فان قلنا : لا يصرف إليهم ولا يرده ، فان كان في يد أمين ، نظر ، إن كان في البلد قاضٍ بشروط القضاء مأذون له في التصرف في مال المصالح ، دفع إليه ليصرفه فيها . وإن لم يكن قاضٍ بشرطه ، صرفه الامين بنفسه إلى المصالح ، وإن كان قاضٍ بشرطه غير مأذون له في التصرف في مال المصالح ، فهل يدفعه إليه ، أم يفرقه الامين بنفسه ، أم يوقف إلى أن يظهر بيت المال ومن يقوم بشرطه ؟ فيه ثلاثة أوجه .

قلت : الثالث ، ضعيف ، والأولان حسنان . وأصحهما : الاول . ولو قيل : يتخير بينهما ، لكان حسناً ، بل هو عندي أرجح . والله أعلم

وعلى الثاني ، وقوف مساجد القرى ، بصرفها صلحاء القرية في عمارة المسجد ومصالحه . أما إذا لم يكن في يد أمين ، فيدفع إليه ليفرقه . وإذا قلنا بالصرف إلى ذوى الأرحام ، فوجهان . أحدهما نقله ابن كج : أنه يصرف إلى الفقراء منهم ، يقدم الاحوج فالاحوج . والصحيح الذي عليه الجمهور : يصرف إلى جميعهم . وهل هو إرث ، أم نبيء مصلحي ؟ فيه وجهان . أشبهها بأصل المذهب : أنه على سبيل المصلحة ، واختاره الروياني ، قال : ويصرف إليهم إن كانوا محتاجين ، أو إلى غيره من أنواع المصالح . فان خيف على رأس المال من حاكم الزمان ، صرف إلى الاصلح بقول مفتي البلدة .

قلت : الصحيح الذي عليه جمهور من قال من أصحابنا بتوريث ذوى الارحام : أنه يصرف إلى جميعهم على سبيل الميراث ، على تفصيل يأتي إن شاء الله تعالى في الباب الثامن في كيفية توريثهم والرد . والله أعلم

## فصل

في بيان ما يستحقه كل وارث من المجمع عليهم

ونقدّم عليه أن من له سهم مقدّر في الكتاب أو السنّة، فهو صاحب فرض. ومن ورث بالاجماع ولا فرض له، فهو عصبه. وقولنا: بالاجماع، احتراز من ذوي الارحام، فإن من ورثهم لا يسميهم عصبه. وأصحاب الفروض قسبان. منهم من لا يرث إلا بالفرضية، وهم: الزوجان، والام، والجدة، وولد الام. ومنهم من يرث بالتعصيب أيضاً. ثم من هؤلاء من لا يجمع الجهتين دفعة، بل يرث إما بهذه، وإما بهذه، وهم البنات، وبنات الابن، والاخوات للأبوين، والاخوات للأب. ومنهم من يرث بها جملاً وانفراداً، وهما: الاب، والجد. أما العصبه، فضربان.

عصبه بنفسه، وهو كل ذكر يُدلي إلى الميت بغير واسطة، أو بتوسط محض الذكور، وهؤلاء يأخذ المنفرد منهم جميع المال والباقي بمد أصحاب الفروض، وربما سقطوا.

قلت: هذا الذي قاله في حد العصبه، غير مطرد ولا منعكس، فانه يقتضي دخول الزوج - فان الغزالي وغيره عدّوه بمن يدلي بنفسه - وخروج الممتقة، فينبغي أن يقول: هو كل معتق وذَكَرَ نسيب يدلي إلى آخره. والله أعلم

وعصبه بغيره، وهم البنات، وبنات الابن، والاخوات للأبوين والأب، فيتعصبن باخوتهن، ويتمصّب الاخوات من الجهتين بالبنات وبنات الابن.

وقد يقال: العصبه ثلاثة. عصبه بنفسه، وبغيره، ومع غيره، على الترتيب المذكور. أما قدر المستحق، فلزوج نصف المال إذا لم يكن لليثة ولد ولا ولد ابن، وربمة إن كان لها ولد أو ولد ابن منه أو من غيره. وللزوجة الربع إذا لم يكن

للميت ولد ولا ولد ابن ، والتمن إن كان له ولد أو ولد ابن منها أو من غيرها .  
والزوجات يشتركن في الربع والتمن بالاجماع .

### فصل

وأما الأم ، فلها ثلاثة أحوال . حال ترث ثلث المال إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ، ولا اثنين من الاخوة والأخوات ، وحال سدسه إذا لم يكن له ولد أو ولد ابن ، أو اثنين من الاخوة والاخوات من أي جهة كانوا ، وحال يكون معها زوج وأب ، أو زوجة وأب ، فلها ثلث ما يبقى على الصحيح المعروف في المذهب . وقال ابن اللبان : لها الثلث كاملاً .

### فصل

وأما الجدة ، فترث أم الأم وأمهاتها المدليات بمحض الاناث ، وأم الأب وأمهاتها كذلك ، وفي أم أب الأب ، وأم من فوقه من الأجداد وأمهاتهن قولان . المشهور : أنهن وارثات . والثاني : لا ، نقله أبو ثور . وأما الجدة المدلية بدكر بين اثنين ، كأم أب الأم ، فلا ترث ، بل هي من ذوي الأرحام كما سبق ، فحصل في ضبط الجدات الوارثات على المشهور عبارتان .

إحدهما : أن يقال : هي كل جدة أدات بمحض إناث أو بمحض ذكور ، أو بمحض الاناث إلى محض الذكور .

الثانية : التي لاتدلي بمحض الوارثين غير وارثة ، والباقيات وارثات . وعلى منقول أبي ثور : لاترث جدة تدلي بغير وارث ، ولا من وقع في آخر نسبها أبوان

فصاعداً ، وللجدة الواحدة السدس . وإن اجتمع جدتان فصاعداً وارتات ، اشتركن في السدس ، فلو أدلت إحداهما بجهتين ، كمرأة تزوج ابن بنتها بنت بنتها الاخرى ، فولد لها ولد ، فهذه المرأة أم أم أبيه ، وأم أم أمه . فاذا مات الولد وخطف هذه ، وجدة أخرى هي أم أبي أبيه ، أو أدلت بثلاث جهات فأكثر ، بأن نكح الولد في المثال المذكور بنت بنت أخرى لتلك المرأة ، فولد لها ، فالرأة جدة للولد الثاني من ثلاثة أوجه ، فالصحيح : أن السدس بينها سواء . والثاني : يوزع على الجهات ، قاله ابن سريج ، وابن حربويه .

## فرع

### في تنزيل الجدات

لك أم وأب ، وهما في الدرجة الأولى من أصولك ، ولأبيك أم وأب ، وكذلك لأمك ، فالاربعة هم الواقعون في الدرجة الثانية من درجات أصولك ، وهذه هي الدرجة الاولى من درجات الاجداد والجدات ، ثم أصولك في الدرجة الثالثة ثمانية ، لان لكل واحد من الاربعة أباً وأماً ، وفي الدرجة الرابعة ستة عشر ، وفي الخامسة اثنان وثلاثون ، والنصف من الاصول في كل درجة ذكور ، والنصف إناث ، وهن الجدات ، ففي الدرجة الثانية من الاصول جدتان ، وفي الثالثة أربع ، وفي الرابعة ثمان ، وفي الخامسة ست عشرة ، وهكذا يتضاعف عددهن في كل درجة . [ثم] ممن وارتات وغير وارتات ، فاذا سئلت عن عدد من الجدات الوارتات على أقرب ما يمكن من المنازل ، فاجعل درجن بعدد المسؤول عنه ومحض نسبة الاولى إلى الميت من أمهات ، ثم أبدل من آخر نسبة الثانية أما بأب ، وفي آخر نسبة الثالثة أمئين بأبوين ، وهكذا تنقص من الامهات وتزيد في الآباء حتى تتمحض نسبة الاخيرة آباء .

مثاله : سئلت عن أربع جدات ، فقل : هن أم أم أم أم ، وأم أم أم أب ه  
وأم أم أبي أب ، وأم أبي أبي أب ، فالاولى من جهة أم الميت ، والثانية من  
جهة أبيه ، والثالثة من جهة جده ، والرابعة من جهة أبي جده . وهكذا إذا  
أردت زيادة زدت لكل واحدة أباً . وإذا أردت معرفة من يحاذي الوارثات مع  
الساقطات ، فإن كان السؤال عن جدتين على أقرب ما يمكن ، فليس في درجتها  
غيرها . وإن كان السؤال عن أكثر ، فأتى من عدد الوارثات اثنين أبداً ، وضعف  
الاثنين بعدد ما بقي منهن ، فما بلغ فهو عدد الجدات في تلك الدرجة الوارثات والساقطات .  
فاذا عرفت الوارثات منهن ، فالباقيات الساقطات .

مثاله : خذ من الاربع اثنين وضعفها مرتين ، لان الباقي اثنان ، فيبلغ ثمانية ،  
فهن الوارثات والساقطات ، وإذا فرضت ثلاث جدات ، فخذ من الثلاثة اثنتين ،  
وضعفها مرة ، لان الباقي واحد ، فيبلغ أربعة ، فهو عددهن ، في هذه الدرجة ثلاث  
وارثات ، وواحدة ساقطة . واعلم أن الوارثات في كل درجة من درجات الاصول بعد  
تلك الدرجة ، ففي الثانية ثنتان ، وفي الثالثة ثلاث ، وفي الرابعة أربع . وهكذا  
في كل درجة لا تزيد إلا وارثة واحدة وإن تضاعف عددهن في كل درجة ، وسببه  
[ أن ] الجدات ما بلغن ، فنصفهن من قبل الام ، ونصفهن من قبل الاب ، ولا يرث  
من قبل الام إلا واحدة ، والباقيات من قبل الاب . فاذا صعدنا درجة ، تبدلت  
لكل واحدة منهن بأماها ، وزادت أم الجد الذي صعدنا إليه ، ولا يخفى أن معظم  
ما ذكرنا في تنزيل الجدات ، تفريع على المشهور . فأما على منقول أبي ثور ، فلا يرث  
إلا جدتان .

## فصل

وللأب ثلاثة أحوال ، حال يرث بمحض الفرض ، وهو إذا كان معه ابن ، أو ابن ابن ، فله السدس ، والباقي للابن أو ابن الابن . وحال يرث بمحض العصوبة ، وهو إذا لم يكن ولد ولا ولد ابن ، وحال يرث بهما ، وهو إذا كان معه بنت ، أو بنت ابن ، أو بنات ، فله السدس فرضاً ؛ ولهن فرضهن ، والباقي له بالتعصيب .

## فصل (١)

الجد كالأب في الميراث ، إلا في مسائل .

إحداها : الأب يُسقط الاخوة والاخوات مطلقاً ، والجد لا يُسقط الاخوة والأخوات الأبوين أو الأب . وسيأتي تفصيلهم إن شاء الله تعالى .

الثانية : الاب يرث الام إلى ثلث ما يقبض في صورتها زوج وأبوين [ وزوجة وأبوين ] كما سبق . ولو كان بدله جد ، كان للأم الثلث كاملاً .

الثالثة : الاب يسقط أم نفسه وأم كل جد ، والجد لا يسقط أم الاب وإن أسقط أم نفسه ، وأبو الجد ومن فوقه كالجد ، لكن كل واحد يجب أم نفسه ، ولا يحجبها من فوقه .

الرابعة : سبق أن الاب يجمع بين الفرض والتعصيب ، وفي الجد في مثل ذلك الحال وجهان . أحدهما : أنه مثله . والثاني : لا ، بل يأخذ الباقي بعد البنت أو البنات بالتعصيب فقط ، والجمع بينهما خاص بالاب . وهذا خلاف في المبرة فقط ، والمأخوذ لا يختلف .

قلت : أصحها وأشهرها : الاول . والله أعلم

(١) في الاصل « فرع » والتصويب من نسخ الظاهرية .

## فصل في الأولاد

فالابن الواحد يستغرق جميع المال بالاجماع ، وكذا جماعة الابناء يستغرقونه ،  
ولبنت النصف ، وللبنتين فصاعداً الثلثان . فان اجتمع الصنفان ، فللذكر مثل  
حظ الانثيين .

### فرع

إذا اجتمع أولاد الصلب وأولاد ابن أو بنين ، فان كان في أولاد الصلب  
ذكر ، لم يرث أولاد الابن ، وإلا ، فان كان ولد الصلب بنتاً ، فلها النصف ، ثم  
ينظر ، فان كان ولد الابن ذكراً ، فالباقي له . وإن كانوا ذكوراً ، أو ذكوراً  
وإنثاءً ، فالباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين . وإن كان ولد الابن بنتاً ، فلها السدس ،  
وإن كن بنات ، فالسدس بينهن . وإن كان ولد الصلب بنتين فصاعداً ، فلهن الثلثان ،  
ولا شيء لبنات الابن . فان كان مهن أو أسفل مهن ذكر ، عصبيهن في الباقي  
للذكر مثل حظ الانثيين . وسواء كان الذي في درجتهن أخاهن أو أخابعضهن ،  
أو ابن عمهن ، وإنما يعصبهن إذا لم يكن لهن فرض كما ذكرنا . فلو خُلف بنت  
صلب ، وبنت ابن ، وابن ابن ابن ، وبنت ابن ابن ، فللبنت النصف ، ولبنت الابن السدس فرضاً ،  
والباقي بين الأسفلين للذكر مثل حظ الانثيين ، ولا يعصب ابن الابن من كان  
أسفل منه ، بل يختص بالباقي . وأولاد ابن الابن مع أولاد الابن ، كأولاد الابن  
مع أولاد الصلب في كل تفصيل ، وكذا في كل درجة تازلة مع درجة عالية ، حتى  
إذا خُلف بنت ابن ، وبنت ابن ابن ، فللملأ النصف ، وللأسفل السدس . ولو خُلف

بنتي ابن ، وبنت ابن ابن ، فلبنتي الابن الثالثان ، ولا شيء للسفلى ، إلا أن يكون في درجتها أو أسفل منها من يمصبها .

## فرع

ليس في الفرائض من يمصب أخته وعمته وعمته أيه . وجده وبنات أعمامه وبنات أعمام أيه وجده ، إلا المستقل من أولاد الابن .

## فصل

### في الاخوة والاخوات

أما الاخوة والأخوات من الأبوين إذا انفردوا ، فكأولاد الصلب ، الذكر جميع المال ، وكذا للجماعة ، والأخت الفردة النصف ، والأختين فصاعداً الثلثان ، فإن اجتمع الاخوة والأخوات ، فالذكر مثل حظ الانثيين بنص القرآن .

## فرع

الاخوة والأخوات الأب ، عند انفردم كالاخوة والأخوات الأبوين ، إلا في المشتركة ، وهي زوج ، وأم ، وأخوان لأم ، وأخوان الأبوين ، فالزوج النصف ، والأم السدس ، والأخوين الأم الثالث يشاركهم فيه الأخوان الأبوين . هذا هو المشهور والمذهب ، وبه قطع الأصحاب . وحكي أبو بكر بن لال من أصحابنا في المسألة قواين . ثانيها : سقوط الأخوين الأبوين بحسب اختلاف الرواية عن زيد رضي الله عنه ،

والرواية عن زيد رضي الله عنه مختلفة كما ذكر ، لكن لم أجد لغيره نقل قول للشافعي رضي الله عنه ، لكن ذهب ابن اللبان وأبو منصور البغدادي ، إلى الاسقاط ، فعلى المذهب : للتشريك أربعة أركان . أن يكون في المسألة زوج ، وأم أو جدة ، واثنتان فصاعداً من ولد الأم ، وأن يكون من أولاد الأبوين ذكر ، إما وحده ، وإما مع ذكور أو إناث ، أو كليهما ، فإن لم يكن من الأبوين ذكر ، بل كان مع الأركان الثلاثة أخت أو أختان الأبوين أو الأب ، فلا تشريك ، بل يفرض الواحد النصف ، والاثنتين فصاعداً الثلثان ، وتعمال المسألة . ولو كان ولد الام واحداً ، فله السدس ، والباقي للمصبة من أولاد الأبوين ، أو الأب ، ولو كان بيد أولاد الأبوين إخوة أب ، سقطوا بالاتفاق ، لانه ليس لهم قرابة أمّ فيشاركون أولاد الأم ، فافتقر الصنفان في هذه المسألة . وإذا شركنا في الثلث بين أولاد الام وأولاد الأبوين ، تقاسموه سواءً ، ذكرهم كأنثاهم ، لانهم يأخذونه بقرابة الأم .

قلت : قد ذكرنا أنه لو عُدِم في المشتركة ولد الابوين ، وكان هناك أخت الأب ، فلها النصف فرضاً . فلو كان معها أخوها لاب أيضاً ، سقط وأسقطها ، لانه لا يفرض لها معه ، فلا تشريك . والله أعلم

## فرع

لو اجتمع أولاد الأبوين وأولاد الأب ، فهو كاجتماع أولاد الصلب وأولاد الابن ، فأولاد الأبوين كأولاد الصلب ، وأولاد الأب كأولاد الابن . فان كان في أولاد الأبوين ذكر ، حجب أولاد الاب ، وإلا ، فان كانت أنثى فقط ، فلها النصف ، الباقي لأولاد الأب إن كانوا ذكوراً ، أو ذكوراً وإناثاً . وإن تحضن إناثاً ، أو أنثى فقط ،

فلهن أو لها السدس تكملة الثلثين . وإن كان من أولاد الابوين ثنتان فأكثر ، فلها الثلثان ، ولا شيء لأولاد الاب ، إلا أن يكون فيهن ذكر ، فيعصب الأناث . ولا يعصب الأخت إلا من في درجتها ، بخلاف بنت الابن ، فإنه يعصبها من هو أسفل منها . فلو خالف أختين لابوين ، وأختاً لاب ، وابن أخ لاب ، فلأختين الثلثان ، والباقي لابن الأخت ، وتسقط الأخت الأب .

### فرع

الأخوة والأخوات الأم ، لواحد من السدس ذكراً كان أو أنثى ، وللأختين فصاعداً الثلث يقسم بين ذكورهم وإناثهم بالسوية .

قلت : أولاد الأم يخالفون غيرهم في خمسة أشياء ، فيرثون مع من يدلون به ، ويرث ذكراً المنفرد كأنثاهم المنفردة ، ويتقاسمون بالسوية . والرابع : أن ذكراً بدلي بأنثى ، ويرث . والخامس : يحبسون من يدلون به ، وليس لهم نظير . والله أعلم

### فرع (١)

بنو الأخوة من الابوين أو الاب ينزل كل واحد منهم منزلة أبيه في حالتي الانفراد والاجتماع ، فيستغرق الواحد [ والجماعة ] للمال عند الانفراد ، وما فضل عن أصحاب الفروض ، وعند الاجتماع يسقط ابن الأخت الأب ، لكنهم يخالفون الأخوة في أمور .

- أحدها : أن الاخوة يردّون الأم من الثلث إلى السدس ، وبنوم لا يردّونها .  
الثاني : أن الاخوة الأبوين والأب يقاسمون الجد ، وبنوم يسقطون به .  
الثالث : لو كان بنو الاخوة الأبوين بدل آبائهم في المشرّكة سقطوا .  
الرابع : الاخوة الأبوين والأب يعصّبون أخواتهم ، وبنوم لا يعصّبون أخواتهم .  
قلت : ويخالفونهم في ثلاثة أشياء آخر .  
أحدها : الاخوة للأبوين ، يحبّبون الاخوة الأب ، وأولادهم لا يحبّبونهم .  
والثاني : الاخ من الأب ، يحبّب بني الاخ من الابوين ، ولا يحبّبهم ابنته .  
الثالث : بنو الاخوة لا يرثون مع الاخوات إذا كن عصبات مع البنات .

والله أعلم

### فصل

الأخوات للأبوين والأب ، مع البنات وبنات الابن ، عصبات كالاخوة . حتى لو خلفت بنتاً وأختاً ، فلبنت النصف ، والأخت الباقي . ولو خلفت بنتين فصاعداً ، أو أختاً أو أخوات ، فلبنات الثلثان ، والباقي للأخت أو للاخوات . ولو كان معهن زوج ، فلبنتين الثلثان ، والزوج الربع ، والباقي للأخت أو الاخوات . ولو كان معهن [ أم ] ، عات المسألة ، وسقطت الاخت والاخوات ، كما لو كان معهن أخ . ولو خلف بنتاً وبنات ابن وأختاً ، فلها النصف ، والسدس لبنت الابن ، والأخت الباقي . وإذا اجتمعت الاخت للأبوين والاخت الأب مع البنت وبنات الابن ، فالباقي للأخت للأبوين ، وسقطت الاخت الأب . ولو خلف بنتاً وأختاً لابوين وأختاً لأب ، كان الباقي

للأخت، وسقط الاخ بها كسقوطه بالاخ الأبوين . ولو خلف بنتاً، وأخاً وأختاً لأبوين،  
فالباقى بينهما الذكر مثل حظ الانثيين .

## فرع

خلف بنتاً، وثلاث أخوات أو إخوة متفرقين ، فلبنت النصف، والباقي للأخت  
أو للأخ للأبوين، وسقط الباقيون .

## فصل

العم للأبوين أو للأب، كالأخ من الجهتين ، في أن من انفرد منها يأخذ جميع  
المال، أو مابقى بعد الفرض . وإذا اجتمعا ، أسقط العمُّ للأبوين العمُّ الأب .

## الباب الثاني

### في بيان العصابات وترتيبهم

فالأقرب منهم يُسقط الأبعد . وجملة عصابات النسب : الابن والاب ومن يدلي  
بها ، ويقدمُ منهم الابناء ، ثم بنوهم وإن سفلوا ، ثم الاب ، ثم الجدة والاخوة  
الأبوين أو الأب ، وهم في درجة ، ولذلك يتقاسمون على تفصيل يأتي إن شاء الله  
تعالى . وأبو الجد وإن علا مع الاخ، كالجد مع الاخ ، فيتقاسمان لقوة الجدوة ، ووقوع  
الاسم في القريب والبعيد . هذا هو المنصوص والمذهب والمعروف . وقال الامام :  
الذي رأيت في ذلك - يعني للأصحاب - أن أبا الجد ، يكون له السدس ، والباقي  
للأخ . ثم قال : وفي القلب من هذا شيء ، وأبدي المذهب المنصوص احتمالاً .

وإذا لم يكن أخ ، فالقَدَمُ الجد ، ثم أبوه وإن علا ، ويسقط ابن الاخ بالجد العالي سقوطه بالادنى ، وفي « النهاية » وجه ضئيف : أن أبا الجد وابن الاخ يتقاسمان ، والصحيح المعروف هو الاول ، فانا إذا قدّمنا نوعاً على نوع ، لانظر إلى القرب والبعد . ألا ترى أن ابن الاخ وإن سفل ، مقدّم على العم مع قربه . وإذا لم يكن جد ، فالاخ من الابوين ، ثم من الاب ، ثم بنو الاخوة من الابوين ، ثم من الاب ، وكذلك بنوهم وإن سفلوا ، ثم العم من الابوين ، ثم من الاب ، ثم بنو العم كذلك ، [ ثم عمّ الاب من الابوين ، ثم من الاب ، ثم بنوهما كذلك ، ثم عم الجد من الابوين ، ثم من الاب ، ثم بنوهما كذلك ] ، إلى حيث ينتهون . فان لم يوجد أحد من عصابات النسب ، والميت عتيق ، فالعصوبة لمعتيقه . فان لم يكن المعتيق حياً ، فلعصباته ، فان لم يوجدوا ، فلمعتيق المعتيق ، ثم لعصباته إلى حيث ينتهون . فان لم يكن عتيقاً ، وأبوه أو جدّه عتيق ، ثبت الولاء عليه لمعتيق الاب أو الجد على ما سيأتي في كتاب الولاء إن شاء الله تعالى . فان لم يكن أحد منهم ، فللمال بيت المال .

### فرع

البعيد من الجهة المقدّمة ، يقدّم على القريب من الجهة المؤخّرة .  
مثاله : ابن الابن وإن سفل ، يقدّم على الاب ، وكذلك ابن الأخ وإن سفل ، يقدّم على العم ، وكذلك ابن العم النازل ، يقدّم على عم الأب ، وإذا اتحدت الجهة ، قدّم الأقرب . فان استويا في القرب ، قدّم من يبدلي بالأبوين على من يبدلي بالأب .  
مثاله : الاخ الأبوين ، يقدّم على الاخ الأب ، وابن الأخ الأب ، يقدّم على ابن ابن الاخ للأبوين ، وكذا القول في بني العم وبني عم الاب .

## فرع

إذا اشترك اثنان في جهة عسوبة ، واختص أحدهما بقراءةٍ أخرى ، كابني عم أحدهما أخ لام ، نظر ، إن أمكن التوريث بالقراءة الاخرى لفقد الحاجب ، فالنص أنه يورث بها ، فالأخ للأم يأخذ السدس ، والباقي بينها بالمصوبة . ونص فيما لو ترك ابني عم ممتقيه وأحدهما أخو الممتقٍ لأمه : أن جميع المال الذي هو أخوه لأمه . وللأصحاب فيها طريقان .

أحدهما : جملها [ على ] قولين . أحدهما : ترجيح الاخ الأم ، فيأخذ جميع المال في الصورتين ، لأنها استويا في المصوبة وزاد بقراءة الام ، فأشبهه الاخ من الابوين مع الاخ الأب . والثاني : لاترجيح ، لان مزبئته بجهة تفرض لها ، فلا يُسْقِط من يشاركه في جهة المصوبة كابني عم أحدهما زوج . فعلى هذا ، في النسب له السدس فرضاً ، والباقي بينها بالمصوبة . وفي الولاء لا يمكن توريثه بالفرضية ، فالمال بينها سواء بالمصوبة .

والطريق الثاني ، وهو المذهب : القطع بالنصوص في الموضعين . والفرق : أن الاخ الأم في النسب يرث ، فأعطي فرضه ، واستويا في الباقي بالمصوبة ، وفي الولاء لا يرث بالفرض ، فرجّح من يُدلي بقراءة الام . وهذا كله تفريع على أن أخا الممتق من أبويه ، يقدم على أخيه من أبيه ، وفيه خلاف نذكره قريباً إن شاء الله تعالى . ويجري الطريقان ، فيما لو ترك ابني عم أبيه وأحدهما أخوه لأمه . ولو تركت المرأة ابني عم أحدهما زوجها ، والآخرا أخ لام ، فعلى المذهب : للزوج النصف ، وللآخر السدس ، والباقي بينها بالنسبية . وإن رجحنا الاخ الأم ، فالباقي كله له . ولو تركت ثلاثة بني أعمام أحدهم زوج ، والثاني أخ لأم ، فعلى المذهب ، للزوج النصف ، والأخ السدس ، والباقي بينهم بالسوية . وإن رجحنا الاخ الأم ، فللزوج النصف ، والباقي

للأخ . هذا كله إذا أمكن توريث المختص بتلك القرابة . أما إذا لم يكن لحاجب ، بأن ترك بنتاً وابني عم أحدهما أخ لام ، فوجهان . أصحابها : للبنت النصف ، والباقي بينها بالسوية ، لأن إخوة الأم سقطت بالبنت . والثاني : أن الباقي للأخ وحده ، وبه قال ابن الحداد ، واختاره الشيخ أبو علي ، كما لو اجتمع مع البنت أخ لابوين وأخ لاب . وإذا قلنا بالأصح ، فترك ابن عم لابوين ، وآخر لاب وهو أخ لام ، فللثاني السدس بالاخوة ، والباقي الأول ، وتسقط به عصوبة الثاني . ولو تركت ثلاثة بني أعمام متفرقين ، والذي هو لأم زوج ، والذي هو لأب أخ لأم ، فللزوجة النصف ، وللأخ السدس ، والباقي الآخر . ولو ترك أخوين لأم ، وترك سواهما أخوين لأم أحدهما ابن عم ، فلها الثلث بالاخوة ، والباقي لابن العم منها بلا خلاف . ولو ترك ابني عم ، أحدهما أخ لأم ، وترك سواهما أخوين لأم أحدهما ابن عم ، فلخالص أنه ترك أخوين هما ابنا عم ، وأخاً ليس بابن عم ، وابن عم ليس بأخ ، فالثالث للاخوة الثلاثة ، والباقي لبني الأعمام الثلاثة .

## فصل

### في عصابات المعتق

قد سبق أن من لاعصبة له من النسب ، فماله أو مايفضل عن الفروض لمعتقه إن كان عتيقاً ، سواء كان المعتق ذكراً أو أنثى . فإن لم يوجد المعتق ، فالاستحقاق لعصباته من النسب الذين يتعصبون بأنفسهم دون من يعصبهم غيرهم ، فلا ترث النساء بالولاء ، إلا من أعتقن ، أو أعتق من أعتقن ، أو جرّ الولاء اليهن من أعتقن . وإن شئت قلت : لا ترث امرأة بولاء ، إلا ممتقها ، أو ممتقياً إليه بنسب أو ولاء ، لان الولاء أضعف من النسب البعيد . وإذا بعُد النسب ، ورث الذكور دون الاناث ،

فيرث ابن الاخ والم وابنه ،دون أخواتهم . فاذا لم ترث بنت الاخ ، فبنت المعتق أولى ، ثم الذين يتمصون بأنفسهم، ترتيبهم في الولاء كترتيبهم في النسب ، فيقدم ابن المعتق وابن ابنه على أبيه وجده ، لكن يفرق الترتيبان في مسائل .

إحداها : في الاخ للأبوين مع الاخ للأب طريقان . المذهب : يقدم الاخ للأبوين كما في النسب . والثاني: على قولين. ثانيها : يتساويان، إذ لامدخل لقرابة الام هنا. الثانية : في الجد والاخ قولان. أظهرهما عند الشيخ أبي حامد وأبي خلف الطبري والأكثرين: أن الاخ مقدم . والثاني : يتساويان كالنسب، ورجحه البغوي . فان قلنا : يتساويان ، فطريقان . أحدهما نقله الحناطي وغيره : فيه وجهان . أحدهما : للجد ما هو خير له من المقاسمة وثالث المدل ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى في النسب . وأصحها : أنه يقاسم الاخوة أبداً ، لأنه لامدخل للفرض والتقدير في الولاء . والطريق الثاني وهو المذهب وبه قطع الجمهور : القمع بالمقاسمة أبداً . ولو اجتمع مع جد المعتق إخوة لأبوين ، وإخوة لأب ، فوجهان . أحدهما وهو اختيار ابن اللبان : يمد الاخوة من الأب على الجد ، كما في النسب . وأصحهما وبه قال ابن سريج والأكثرين : لا يمدون، بل الجد والأخ الأبوين يقسمان ، والفرق أن الاخوة الأب قد يأخذون شيئاً في النسب، كما إذا كان معهم أخت الأبوين وجدّة، وهنا لا يأخذون شيئاً بحال ، لانه لا يرث هنا إلا ذكر ، ولا يرث الاخ الأب مع الاخ الأبوين ، فيعمد أن يدخل في القسمة من لا يأخذ بحال . وعلى هذا القول الجد أولى من ابن الأخ على الأصح كالنسب . وقيل : يستويان . قال البغوي تقريباً على هذا القول : الأخ أولى من أبي الجد، وأبو الجد مع ابن الاخ يستويان. وإذا قلنا بالظاهر : إن الاخ مقدم على الجد، فابن الاخ مقدم أيضاً كابن الابن ، والقولان في الاخ والجد يجريان في العم مع أبي الجد ، وفي كل عم اجتمع هو وجدّة إذا أدلى ذلك العم بابن ذلك الجد ، ولا خلاف أن الجد أولى من العم .

المسألة الثالثة : إذا كان للمعتق ابنا عم أحدهما أخ ، فالذهب والمنصوص :  
أنه مقدم كما سبق في الفصل قبله .

## فرع

إذا لم يوجد أحد من عصابات المعتق، فللال لمعتق المعتق، ثم لعصباته على النسق المذكور في عصابات المعتق ، ثم لمعتق معتق المعتق . وعلى هذا القياس . والقول في معتق الاب والجد وقواعد آخر ومسائل عويصة نذكره إن شاء الله تعالى في كتاب الولاء .

## الباب الثالث

### في ميراث الجد مع الاخوة

إذا كان مع الجد إخوة وأخوات من الابوين ، أو من الاب ، لم يسقطوا على الصحيح . وقال المزني : يسقطون ، واختاره محمد بن نصر المروزي من أصحابنا ، وابن سريج ، وابن اللبان ، وأبو منصور البغدادي . والتفريع على الصحيح ، فنقول : إذا كانت معه إخوة وأخوات من الابوين أو من الاب ، فإن لم يكن معهم ذو فرض ، فللجد الاوفر من مقاسمتهم وثلث جميع المال . فإن قاسم ، كان كأخ . وإن أخذ الثلث ، فالباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، وقد يستوي الامران ، فلا يكون فرق في الحقيقة ، ولكن الفرضيون يتلفظون بالثلث ، لانه أسهل . وإنما تكون القسمة أوفر إذا لم يكن معه إلا أخ ، أو أخت ، أو أخ وأخت ، أو أختان ، أو ثلاث أخوات ، فهي خمس مسائل . وإنما يستويان ، إذا لم يكن معهم إلا أخوان أو أخ وأختان ، أو أربع أخوات . وفيما عدا ذلك ، الثلث أوفر . وضابطه أن

الاخوة والاختوات ، إن كانوا مثليه ، فالقسمة والثالث سواء . وإن كانوا دون مثليه ، فالقسمة أوفر . وإن كانوا فوق مثليه ، فالثالث أوفر . وإن كان معهم صاحب فرض-وأصحاب الفروض الوارثون مع الجد والاخوة ستة: البنت، وبنت الابن، والام، والجدة ، والزوج، والزوجة-فأما أن لا يبقى بعد الفروض شيء، كبنين وأم وزوج ، فيفرض للجد السدس، ويزاد في العول. وإما أن يبقى السدس فقط، كبنين وأم ، فيصرف إلى الجد . وإما أن يبقى دون السدس ، كبنين وزوج ، فيفرض للجد السدس، وتمال المسألة . وعلى هذه التقديرات الثلاثة يسقط الاخوة والاختوات. وإما أن يكون الباقي أكثر من السدس ، فللجد خير الامور الثلاثة ، وهي مقاسمة الاخوة والاختوات ، وثالث ما يبقى ، وسدس جميع المال . أما إذا كان معه إخوة وأخوات لابوين ولاب ، فللجد خير الامرين إن لم يكن هناك ذو فرض ، وخير الامور الثلاثة إن كان ، كما إذا لم يكن إلا أحد الصنفين ، لكن هنا بعدد أولاد الابوين أولاد الاب على الجد في القسمة . ثم إذا أخذ الجد حصته ، نظر، إن كان ولد الابوين عصبه ، إما ذكراً ، وإما ذكوراً ، وإما ذكوراً وإناثاً ، فلهم كل الباقي ، ولا شيء لولد الاب. وإن لم يكن عصبه، بل أنثى ، أو إناث ، فالانثان فصاعداً يأخذون إلى الثلثين ولا يبقى شيء ، فيسقط أولاد الاب ، والواحدة تأخذ إلى النصف . فان بقي شيء ، فالأولاد الاب ذكوراً كانوا أو إناثاً للذكر مثل حظ الانثيين .

## فرع

إذا كان الصنفان معه، وكان غير القسمة خيراً له، بأن كان معه أخت الأبوين، وأخوان، أو أربع أخوات فصاعداً للأب ، فللجد الثلث . قال بعض الفرضيين : يجعل الباقي

بين ولد الأبوين وولد الأب ، ثم يرث ولد الأب على ولد الأبوين قدر فرضه .  
قال ابن اللبان : والصواب ، أن يفرض للأخت الأبوين النصف ، ويجعل الباقي  
لأولاد الأب .

## فرع

لا فرق فيما ذكرناه بين أن يتمحض مع الجد إخوة أو أخوات ، أو يختلطوا ،  
فالجد في الأحوال كلها كأخ ، والأخوات معه كهن مع أخ ، فلا يفرض لهن  
[ معه ] ، ولا تعال مسألة بسبب بخلاف الجد حيث فرضنا له وأعلنا ، لأنه صاحب  
فرض بالجدودة ، فرجع إليه ضرورة . وهذا أصل مطرد ، إلا في المسألة الأكدرية ،  
وهي زوج ، وأم ، وجد ، وأخت للأبوين أو الأب ، فللزوجة النصف ، ولأم الثلث ،  
وللجد السدس ، ويفرض للأخت النصف ، وتعول من ستة إلى تسعة ، ثم يجمع  
نصيب الأخت والجد ، ويجعل بينهما اثلاثاً . وتصح من سبعة وعشرين ، للزوج  
تسعة ، ولأم ستة ، والأخت أربعة ، وللجد ثمانية . ويمتنع بها فيقال : وراث  
أربعة ، أخذ أحدهم ثلث المال ، واثاني ثلث الباقي ، والثالث ثلث الباقي ، والرابع  
الباقي . ولو كان بدل الأخت أخ ، سقط ، إذ لا فرض له . ولو كانت أختان ،  
فللزوجة النصف ، ولأم السدس ، وللجد السدس ، والباقي لهما ، ولا عول ، [ وبالله التوفيق ] .

## الباب الرابع

### في الحجب

هو نوعان ، حجب نقصان - كحجب الولد الزوج من النصف إلى الربع ،  
والزوجة من الربع إلى الثمن ، والام من الثلث إلى السدس - وحجب حرمان ،

وهو المقصود بالذَكَر ، فالورثة قسماً. قسم لا يتوسط بينهم وبين الميت غيرهم ، وهم :  
الأبوان ، والزوجان ، والأولاد ، فهؤلاء لا يحجبهم أحد . وقسم يتوسط بينهم وبينه غيرهم ،  
وهم ثلاثة أضرب .

[ الضرب ] الاول : المنتسبون إلى الميت من جهة العلو ، وهم الاصول . فالجد  
لا يحجبه إلا الأب ، وكذلك كل جد يحجب من فوقه . وأما الجدات ، فقد يحجبهن  
غيرهن ، وقد يحجب بعضهن بعضاً . وأما الأول ، فالأم تحجب كل جدة ، سواء كان  
من جهتها ، أو من جهة الأب ، كما يحجب الأب كل من يرث بالابوة ، والاب  
يحجب كل جدة من جهته ، وكذا كل جد يحجب أم نفسه وأم آباءه ، ولا يحجب  
أم من دونه ، والاب والاجداد لا يحجبون الجدة من جهة الام قريبة كانت أو بعيدة  
بالاجماع . وأما حجب بعضهن ، فالقربى من كل جهة تحجب البعدى من تلك  
الجهة ، وهذا من جهة الام لا يكون إلا والبعدى مُدلية بالقربى ، ومن جهة الاب  
قد يكون كذلك ، فالحكم كمثل ، وقد [ لا ] يكون ، كأب الاب ، وأم أب الاب ،  
ففيه اختلاف عن الفرضيين ، والذي ذكره البغوي وغيره : أن القربى تحجب  
البعدى أيضاً .

قلت : هذا هو الصحيح المعروف . والله أعلم

ولو كانت البعدى مدلية بالقربى ، لكن البعدى جدة من جهة أخرى ، فلا تحجب .  
مثاله : لزينب بنتان ، حفصة ، وعمرة ، ولحفصة ابن ، ولعمرة بنت بنت ،  
فكح الابن بنت بنت خالته ، فأنت بولد ، فلا تسقط عمرة التي هي أم أم أمها ،  
لأنها أم أم أبي المولود .

## فرع

القريبى من جهة الام ، كأم الام، تحجب البعدى من جهة الاب، كأم أم الاب، كما أن الام تحجب أم الاب. والقريبى من جهة الاب ، كأم الاب، هل تحجب البعدى من جهة الام، كأم أم الام ؟ فيه قولان. أظهرهما : لا ، لان الاب لا يحجبها ، فأمه المدلية به أولى . وعلى هذا القياس نقل البغوي أن القريبى من جهة أمهات الأب، كأم أم الأب ، تسقط البعدى من جهة آباء الأب، كأم أم أبي الاب ، وأن أبي الأب، والقريبى من جهة آباء الاب، كأم أبي الاب، هل تسقط البعدى من جهة أمهات الاب ، كأم أم أم الأب ؟ فيه القولان .

الضرب الثاني: المنتسبون إليه من جهة السفلى ، فإن الابن لا يحجبه إلا الابن ، وبنات الابن يحجبها الابن ، وكذا بنتا صلب ، إلا أن يكون معها أو أسفل منها ذكر يمصبها ، وكذا بنات ابن الابن [ يسقطهن ] ابن الابن ، ويسقطن أيضاً إذا استكمل بنات الابن الثلثين ، إلا أن يكون معهن أو أسفل منهن من يمصبهن ، وكذا إن كانت بنت صلب ، وبنات ابن ، أو بنات ابن ، وعلى هذا القياس .

الضرب الثالث : المنتسبون إليه على الطرف ، فالأخوة والاخوات للأب يحجبهم أربعة : الولد ، وولد الابن ، والأب ، والجد . والاخ لأبوين يحجبه الاب ، والابن ، وابن الابن بالاجماع ، وقد سبق وجهه : أن الجد أيضاً يسقطه . والاخت للأبوين ، لا يحجبها أيضاً إلا هؤلاء . والاخ للأب يحجبه هؤلاء والاخ الأبوين . والاخت الأب يحجبها الأربعة . وكذلك إذا استكملت الاخوات الأبوين الثلثين ، سقطت الاخوات الأب، إلا أن يكون معهن معصّب . وابن الاخ الأبوين يحجبه ستة : الابن ، وابن الابن ، والاب ، والجد ، والاخ للأبوين ، والاخ للأب . وابن الاخ للأب يحجبه هؤلاء ، وابن الاخ للأبوين . والمعم للأبوين يحجبه هؤلاء، وابن الاخ

للأب . والمم للأب يحجبه هؤلاء ، والمم للأبوين . [وابن المم للأبوين] يحجبه هؤلاء ،  
والمم للأب . وابن المم للأب يحجبه هؤلاء ، وابن المم للأبوين . والمعتيق يحجبه  
عصابات النسب . وكل عصابة يحجبه أصحاب الفروض المستفرقة .

## فرع

جميع ما ذكرناه من الحجب ، هو فيما إذا كان الحاجب وارثاً من الميت . فإن  
لم يرث ، نظر ، إن كان امتناع الارث لنقص ، كالرق وغيره من الموانع ، فلا يحجب ،  
لاحجب حرمان ، ولا حجب نقصان . وإن كان لا يرث لتقدم غيره عليه ، فقد  
يحجب غيره حجب نقصان ، وذلك في صور .

إحداها : مات عن أبوين وأخوين ، فلأم السدس ، والباقي للأب ، لأنها  
يسقطان به .

الثانية : أم ، وجد ، وأخوان لام ، لأم السدس ، والباقي للجد .

الثالثة : أب ، وأم أب ، وأم أم ، فتسقط أم الاب بالاب ، وفيما ترثه أم الام  
وجهان . أصحابها : السدس . والثاني : نصف السدس .

الرابعة : إذا ترك جدًا ، وأخًا لابوين ، وأخًا لاب ، ينقص بالاخ للأب نصيب  
الجد ، ولا يأخذ شيئاً .

قلت : وصورة خامسة : أم ، وأخ لابوين ، وأخ لاب . والله أعلم

## الباب الخامس في بيان مانع الميراث

هو خمسة .

[ المانع ] الاول : اختلاف الدين ، وفيه مسائل .

الأولى : لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم ، ولا فرق بين النسب والمعتق والزوج ، ولا بين من يُسلم قبل القسمة أم لا .  
الثانية : يرث الكفار بعضهم بعضاً ، كاليهودي من النصراني ، والنصراني من المجوسي ، والمجوسي الحربي من الوثني ، وبالمكوس عن ابن خيران وغيره وجهه : أنه لا يرث ملته منهم من أخرى . والصحيح المعروف ، هو الأول . هذا إذا كان اليهودي والنصراني مثلاً ذميين أو حريين ، سواء كان الحريين مختلفي الدار أو متفقينها ، كإروم والهند . فلو كان أحدهما ذمياً ، والآخر حريباً ، فطريقان . المذهب وبه قطع الأكثرون : لا يتوارثان ، لانقطاع الموالاة بينهما ، وربما نقل القرضيون الاجماع على هذا . والثاني : على قولين حكاهما الامام وغيره ، ثانيها : التوارث ، لشمول الكفر . والمعاهد والمستامن ، هل هما كالذمي ، أم كالحربي ؟ فيه وجهان . أصحها وهو النصوص : كالذمي ، لانها مصصومان بالهد والأمان . فعلى هذا ، يتوارث الذمي والمستامن ، وعلى الآخر : في التوارث بينها الطريقان ، ويتوارث هو والحربي .

### فرع

حات يهودي ذمي عن ابن مثله ، وابن نصراني ذمي ، وابن يهودي معاهد ،

وابن يهودي حربي ، فالذهب : أن التركة لجميعهم ، غير الحربي ، ويجيء في الحربي وجه : أنه يرث ، وفي الآخرين وجه بالنعم ، سوى الاول .

الثالثة : لا يرث المرتد أحداً ، ولا يرثه أحد ، وماله فيء ، سواء كسبه في الاسلام أو في الردة ، وسواء في المرتد المظن والزنديق والمسيح ، ولا ينزل التحاقه بدار الحرب منزلة موته .

المانع الثاني : الرق . فلا يرث رقيق وإن عتق قبل القسمة ، ولا يرث رقيق ، إذ لا ملك له ، وإذا قلنا : يملك بتملك السيد ، فملكه غير مستقر ، يهود إلى السيد إذا زال ملكه عن رقبته . وسواء في ذلك القن والمسكاتب والمدبر وأم الولد ، فلا يرثون ولا يورثون .

## فرع

المتنق بعضه ، لا يرث على الصحيح المنصوص الذي قطع به الأصحاب . وعن المزني وابن سريج : أنه يرث بقدر ما فيه من الحرية . وهل يرث؟ قولان . القديم : لا ، والجديد : نعم ، لأنه تام الملك .

قلت : الجديد ، هو الأظهر عند الأصحاب . والله أعلم

فعلى القديم : فيما ملكه بجزئته ، وجهان . أصحابها عند الأكثرين وهو نصه في القديم : أنه للمالك الباقي . والثاني : أنه لبيت المال ، وهو منسوب إلى الاصطخري ، ونقله الفرضيون عن ابن سريج وقالوا : هو الأصح . وعلى الجديد : يرثه قريبه أو معتقه .

قلت : وزوجته . والله أعلم

وفي القدر الموروث ، وجهان . أصحابهما : جميع ماملكه بنصفه الحر . والثاني أنه يقسط ماملكه بجرته على مالك الباقي والورثة بقدر رقه وحرته . فان كان نصفه حرّاً ، فنصف ذلك للورثة ، ونصفه لملك باقيه ، لأن الموت حل جميع البدن ، والبدن منقسم إلى رق وحرية .

المانع الثالث : القتل ، وهو ضربان .

أحدهما : مضمون ، وهو موجب للحرمان ، سواء ضمن بقصاص أو دية أو كفارة ، كمن رمى صف الكفار ولم يعلم [ فيهم ] مسلماً ، فقتل قريبه المسلم ، نجب الكفارة ، ولا دية ، وسواء كان القتل عمداً أو خطأً . وحكى الحنطاطي قولاً أن المخطيء يرث مطلقاً ، والمشهور الأول . وسواء كان الخطأ مباشراً ، كمن رمى صيداً فأصاب مورثه ، أو بالسبب ، كمن حفر بئراً عدواناً فسقط فيها مورثه ، أو وضع حجراً في الطريق فتمشّر به مورثه . وسواء قصد بالتسبب مصلحته ، كضرب الاب والزوج والملمّم للتأديب ، وكسقيه الدواء وبط جرحه للمعالجة (١) إذامات به الصبي أو غيره ، أو لا يقصد . وفي بط الجرح وسقي الدواء وجه حكاة ابن اللبان وغيره : أنه لا يمنع . وعن صاحب « التقريب » وجه في مطلق القتل بالتسبب : أنه لا يمنع ، والصحيح الذي عليه الاصحاب الاول . وسواء صدر القتل من مكلف أو غيره ، ويحيى في الصبي وجه يتخرج من القول الذي حكاة الحنطاطي في المخطيء إذا قلنا : عمد الصبي خطأ . وسواء فيه المكره والختار ، وفي المكره خلاف ، والمذهب المنع .

الضرب الثاني : قتل غير مضمون ، وهو قسهان . مستحق مقصود ، وغيره .

والأول نوعان .

(١) يقال : بط الرجل الجرح ببطاً ، من باب قتل : شقه .

أحدهما : مالايسوغ تركه . فاذا قتل الامام مورثه حداً بالرجم ، أو في المحاربة ، ففي منعه أوجه . الثالث : إن ثبت بالبينة ، منع . وإن ثبت بالاقرار ، فلا ، لعدم الشبهة .

قلت : الاصح المنع مطلقاً ، لانه قاتل . والله أعلم

النوع الثاني : مايسوغ تركه ، كالقصاص ، فيه خلاف مرتب على قتل الامام حداً ، وأولى بالحرمان . ولو شهد على مورثه بما يوجب الحد أو القصاص ، فقتل بشهادته ، أو شهد على إحصائه ، وشهد غيره بالزنا ، أو زكى الشهود بالزنا على مورثه ، فهو كما إذا قتله قصاصاً .

القسم الثاني : مالا يوصف بأنه مستحق مقصود ، كقتل الصائل والباغي ، ففيه خلاف مرتب على القصاص ، وأولى بالحرمان ، والباغي أولى بالحرمان من العادل . والمذهب وظاهر نص الشافعي رضي الله عنه في الصور كليها : منع الارث . قال الروياني : لكن القياس والاختيار : أن ملاضمان فيه لا يمنع .

### فرع

قد يرث المقتول من قاتله ، بأن جرح مورثه ثم مات قبل الخروج .  
المانع الرابع : استبهام وقت الموت . فاذا مات متوارثان بغرق ، أو حريق ، أو تحت هدم ، أو في بلاد غريبة ، أو وجدا قتيلين في معركة ، فله خمس صور .  
إحداها : أن نعم سبق موت أحدهما بعينه ، وحكمه ظاهر .

الثانية : أن نعم التلاحق ولا نعم السابق .

الثالثة : أن نعم وقوع الموتين مما .

الرابعة : أن لانعلم شيئاً ، ففي هذه الصور الثلاث لانورث أحدهما من صاحبه ، بل نجعل مال كل واحد لباقي ورثته ، لأثنا لانتيقن استحقاق واحد منها ، ولأثنا إن ورثنا أحدهما فقط ، فهو تحكم . وإن ورثنا كلاهما من صاحبه ، نيقننا الخطأ . وقيل : إذا تلاحق الموتان ، ولم يعلم السابق ، أعطي كل وارث لها مايتيقن له ، ويوقف المشكوك فيه ، قاله ابن اللبان ، وحكاه عن ابن سريج . والصحيح المعروف الأول ، وهو أنه لافرق ، ويصرف الجميع إلى الورثة .

الخامسة : أن يعلم سبب موته ، ثم يلبس ، فيوقف الميراث حتى يتبين أو يصطلحا ، لأن التذكير غير مأبوس منه ، هذا هو الصحيح الذي عليه الاصحاب . وفيه وجه : أنه كما لو لم يعلم السابق ، وإليه ميل الامام .

المانع الخامس : الدور ، وهو أن يلزم من التوريث عدمه . ومثاله : أقر الأخ بابن لآخيه الميت ، ثبت نسبه ولا يرث ، وقد سبقت المسألة في كتاب الاقرار . ولو أوصى بمبده لأبي المبد ، فمات الاب قبل القبول ، وقبيلها أخوه ، يمتق المبد ولا يرث ، وسيأتي بيانها في كتاب الوصية إن شاء الله تعالى . ولو اشترى المريض أباه ، عتق ولم يرث . ولو ادعى شخص نسباً على ورثة ميت ، فأنكروا ونككوا عن اليمين ، حلف وورث معهم إن لم يحجبهم . وإن كان يحجبهم ، فوجهان . أصحها : لا يرث ، وإلا ، لبطل نكولهم ويمينه . ولو ملك أخاه ، ثم أقر في مرض موته أنه كان أعتقه في الصحة ، قال البغوي : ينفذ ، ثم إن صححنا الاقرار للوارث ، ورثه ، وإلا ، فلا ، لأن توريثه يوجب إبطال الاقرار بحريته . وإذا بطلت ، بطل الارث .

## الباب السادس

في أسباب تمتع صرف المال إليه في الحال للشك في استحقاقه

هي أربعة.

[ السبب ] الاول : الشك في الوجود، كمن مات وله قريب مفقود لا يعلم حياته ولا موته ، وفيه مسألتان .

إحدهما : في التوريث منه . فالفقود:الذي انقطع خبره وجُهل حاله في سفر أو حضر ، في قتال أو عند انكسار سفينة أو غيرهما ، وله مال - وفي معناه :الأسير الذي انقطع خبره - فان قامت بينة على موته ، قسم ميراثه ، وإلا ، فوجهات . أحدهما وهو اختيار أبي منصور وغيره : أنه لا يقسم ماله حتى يتحقق حاله . وأصحها وبه قطع الأكرتون : أنه إذا مضت مدة بحكم الحاكم بأن مثله لا يعيش فيها ، قسم ماله ، وهذه المدة ليست مقدرة عند الجمهور . وفي وجه شاذ : تقدر بسنتين سنة ، ويكفي مايلب على الظن أنه لا يبقى إليه ، ولا يشترط القطع بأنه لا يعيش أكثر منها على الصحيح . وقيل : يشترط . ويجوز أن يراد بهذا القطع غلبة الظن . ثم إن كانت القسمة بالحكم ، فقسمة تتضمن الحكم بالموت ، وإن اقتسموا بأنفسهم ، فظاهر كلام الاصحاب في اعتبار حكمه مختلف ، فيجوز أن يقال : فيه خلاف ، إن اعتبرنا القطع ، فلا حاجة إلى الحكم ، وإلا ، فلا بد منه ، لأنه في محل الاجتهاد . وإذا مضت المدة المعتبرة ، وقسم ماله ، فهل لزوجه أن تتزوج ؟ مفهوم كلام الأصحاب دلالة وصریحاً : أن لها ذلك ، وأن المنع على قوله الجديد مخصوص بما قبل هذه المدة . ألا ترى أنهم ردوا على [ القول ] القديم حيث قالوا : إذا لم يجز الحكم بموته في قسمة ماله وعيتق أمهات أولاده ، لم يجز الحكم به في فراق زوجته ، فأشعر

بأنهم رأوا الحكيم متلازمين . وعلى هذا ، فالعبد المنقطع الخبر بعد هذه المدة ، لا تجب فطرته ، ولا يجزىء عن الكفارة بلا خلاف . وموضع القولين ما قبل ذلك . ثم إتنا نظر إلى من يرثه حين حكم الحاكم بموته ، ولا يورث منه من مات قبيل الحكم ولو بلحظة ، لجواز أن يكون موت المفقود بين موته وبين حكم الحاكم . وأشار العبادي في « الرقم » إلى أنه لا يشترط أن يقع حكم الحاكم بعد المدة ، فقال : يضرب له الحاكم مدة لا يعيش في الغالب أكثر منها ، فإذا انتهت ، فكأنه مات ذلك اليوم .

المسألة الثانية : في توريثه . فإذا مات له قريب قبل الحكم بموته ، نظر ، إن لم يكن له وارث إلا المفقود ، توقفنا حتى يبين أنه كان عند موت القريب حياً أو ميتاً . وإن كان له وارث غير المفقود ، توقفنا في نصيب المفقود ، وأخذنا في حق كل واحد من الحاضرين بالأسول ، فمن يسقط منهم بالمفقود ، لا يعطى شيئاً حتى يبين حاله ، ومن ينقص حقه بحياته ، يقدر في حقه حياته ، ومن ينقص حقه بموته ، يقدر في حقه موته . ومن لا يختلف نصيبه بحياته وموته ، يعطى نصيبه .

مثاله : زوج مفقود ، وأختان لأب وعم حاضرون ، فإن كان حياً ، فللاختين أربعة من سبعة ، ولا شيء للعم . وإن كان ميتاً ، فلها اثنان من ثلاثة ، والباقي للعم ، فيقدر في حقهم حياته .

أخ لأب مفقود ، وأخ لأبوين وجد حاضران ، فإن كان حياً ، فلأخ الثلثان ، وللجد الثلث . وإن كان ميتاً ، فللأب بينهما بالسوية ، فيقدر في حق الجد حياته ، وفي حق الأخ موته .

أخ لأبوين مفقود ، وأختان لأبوين وزوج حاضرون ، فإن كان حياً ، فللزوجة النصف ، والباقي بينهم ، فيكون للأختين الربع . وإن كان ميتاً ، فللزوجة ثلاثة من سبعة ، وللأختين أربعة من سبعة ، فيقدر في الزوج موته ، وفي حق الأختين حياته .

ابن مفقود ، وبنت وزوج ، للزوج الربع بكل حال . هذا الذي ذكرناه في كل الصور هو الصحيح وظاهر المذهب . وفي وجه : يقدر موته في حق الجميع ، لان استحقاق الحاضرين مملوم، واستحقاقه مشكوك فيه . فان ظهر خلافه، غيرنا الحكم . وفيه وجه آخر : تقدر حياته في حق الجميع ، لأن الأصل حياته . فان ظهر خلافه ، غيرنا الحكم .

السبب الثاني : الشك في النسب . فاذا أشكل نسب مولود ، بأن وطىء اثنان فصاعداً امرأةً بشبهة ، فأتت بولد يمكن كونه من كل واحد ، أو ادعى اثنان فصاعداً مجهولاً ، فسيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى : أنه لا يلحق إلا بواحد، بأن يُعرض على القائف . فلو مات في زمن الاشكال، وقفنا من ماله ميراث أب . وإن مات أحد الواطئين ، وقفنا من ماله ميراث المولود، وأخذنا في نصيب كل من يرث معه لو ثبت نسبه بالاسوا ، كما سبق في المفقود .

السبب الثالث : الحمل ؛ ونفي به كل حمل لو كان منفصلاً ، لورث منه، إما مطلقاً ، وإما على تقدير . وهذا الحمل ، قد يكون من الميت ويرث لا محالة ، وقد يكون من غيره، كما إذا كانت أمه حاملاً من غير أبيه ، أو من أبيه والأب ميت ، أو ممنوع برقٍ ونحوه ، وكذا زوجة ابته أو أخيه أو جده والحمل من غيره ، قد لا يرث إلا على تقدير الذكورة، كحمل امرأة الأخ والجد ، وقد لا يرث إلا على تقدير الانوثة ، كما إذا ماتت عن زوج وأخت لأبوين وحمل من الأب، وفيه فصلان .

[ الفصل ] الاول : فيما بعد الانفصال ، وإنما يرث بشرطين .

أحدهما : أن يعلم وجوده عند الموت. فاذا كان الحمل منه ، وانفصل لما بين موته وبين أكثر مدة الحمل ، ورث، لثبوت نسبه ، وإن انفصل لِمَا بعد ذلك ، لم يرث.

وإن كان من غيره ، نظر ، إن لم يكن لها زوج يطؤها ، فالحكم كما لو كان منه قطعاً . وإن كان زوج يطؤها، فإن انفصل قبل تمام ستة أشهر من وقت الموت، فقد علم وجوده حينئذٍ . وإن انفصل ستة أشهر فأكثر ، لم يرث ، لاحتمال أن العلوق حصل بعده ، إلا أن يعترف جميع الورثة بوجوده عند الموت . وإذا مات حر عن أب رقيق تحنه حرة حامل ، فإن ولدت قبل ستة أشهر من يوم الموت، ورث المولود من أخيه، لأن الأب رقيق لا يحجبه . وإن ولدت لسته أشهر فصاعداً، لم يرث ، لاحتمال حدوث العلوق بعد الموت ، إلا أن يتفقوا على وجوده يومئذٍ ، وينبغي أن يمسك الأب عن الوطاء حتى يظهر الحال . قال الامام : ولا يجرم الوطاء.

**الشرط الثاني :** أن يتفصل حياً، فإن انفصل ميتاً ، فكأن لاجل ، سواء كان يتحرك في البطن ، أم لا ، وسواء انفصل ميتاً بنفسه أو بجناية وإن كانت الجناية توجب النشرة ، وتصرف النشرة إلى ورثة الجنين، لأن إيجاب الغرة لا يتعين له تقدير الحياة ، ألا ترى إلى قول الأصحاب : الغرة إنما وجبت لدفع الجاني الحياة مع تهيش الجنين لها ، وتقدير أن يكون وجوب الغرة بتقدير الحياة ، فالحياة مقدره في حق الجاني فقط تغليظاً ، فتقدر في توريث الغرة فقط . واعلم أنه تشتت الحياة عند تمام الانفصال . فلو خرج بعضه حياً ، ومات قبل تمام الانفصال ، فهو كما لو خرج ميتاً في الارث وسائر الأحكام . حتى لو ضرب بطنها بعد خروج بعضه ، وانفصل ميتاً، فالواجب الغرة دون الدية . هذا هو الصحيح الذي عليه الجماهير. وعن الفقهاء وغيره: [أنه] إذا خرج بعضه حياً ، ورث وإن انفصل ميتاً ، وبه قال أبو خلف الطبري من أصحابنا. ولو مات عقب انفصاله حياً حياة مستقرة ، ورث ، ونصبيه لورثته . وتعلم الحياة المستقرة : بصراخه ، وكذا بالبكاء ، أو العطاس ، أو التأثب ، أو امتصاص الثدي، لدلائها على الحياة . وحكى الامام اختلاف قول في الحركة والاختلاج ، ثم قال :

وليس موضع القولين ما إذا قبض اليد وبسطها - فإن هذه الحركة تدل على الحياة قطعاً - ولا الاختلاج الذي يقع مثله لانضغاط وتقلص عصب فيما أظن ، وإنما الاختلاف فيما بين هاتين الحركتين . والظاهر : كيفما قُدِّر الخلاف : أن ما لاتعلم به الحياة ، ويمكن أن يكون مثله لانتشار بسبب الخروج من المضيق ، أو لاستواء عن التواء ، فلا عبرة به ، كما لا عبرة بحركة المذبوح .

## فرع

لو ذُبح رجل ، فمات أبوه وهو يتحرك ، لم يرثه المذبوح على الصحيح . وحكى الروياني وجهاً : أنه يرث . وحكى الحناطي قريباً منه عن الزني . قلت : هذا الوجه غلط ظاهر ، فإن أصحابنا قالوا : من صار في حال النزح ، فله حكم الميت ، فكيف الظن بالمذبوح . والله أعلم

**الفصل الثاني :** فيما قبل الانفصال ، ومتى ظهرت مخايل الحمل ، فلا بد من التوقف كما سنفصله إن شاء الله تعالى . وإن لم تظهر مخايله ، وادعت المرأة الحمل ، ووصفت علامات خفية ، ففيه تردد للامام . والظاهر : الاعتماد على قولها . وطرد التردد فيما إذا لم تدّعه لكن لا قرية عهد بالوطء واحتمال الحمل قريب . إذا عرف هذا ، فإن لم يكن للميت وارث سوى الحمل المنتظر ، وقفنا المال إلى أن ينفصل . وإن كان له وارث آخر ، فممي وجه حكاة الفوراني ، وحكاة الشيخ أبو خلف قولاً عن رواية الربيع : أنه يوقف جميع المال . والصحيح المشهور : أنه لا يوقف الجميع ، بل ينظر في الورثة الظاهرين ، فمن احتمل حجبه بالحمل ، لم يدفع إليه شيء . ومن لا يحجبه الحمل بحال وله مقدر لا ينقص ، دفع إليه . وإن أمكن العول ، دفع إليه ذلك القدر عائلاً .

مثاله : زوجة حامل ، وأبوان ، يدفع إليها ثمن عائل ، وإليها سدسان عائلان ،  
لاحتمال أن الحمل بنتان . وإن لم يكن له نصيب مقدر كالأولاد ، فالصرف إليهم  
مبني على أن أقصى عدد الحمل هل له ضبط ؟ وفيه وجهان . الأصح أو الصحيح :  
أنه لا ضبط [ له ] ، وبه قال شيخا المذهب : أبو حامد ، والقفال ، والعراقيون ،  
والصيدلاني ، والقاضي حسين ، لأنه ومُجد خمسة في بطن [ واثنان عشر في بطن ] .  
والثاني : أن أقصى الحمل أربعة ، وبهذا قطع ابن كج والنزالي ، وجمله الفرضيون  
قياس قول الشافعي رضي الله عنه ، وأرادوا أن الشافعي رضي الله عنه ، يتبع  
في مثل ذلك الوجود ، وأكثر الذي وجد أربعة ، لكن هذا الذي قالوه مشكل  
بما نقله الاولون . فعلى الأول : لو خلف ابناً وأم ولد حاملاً ، لم يُصرف إلى الابن  
شيء . ولو خلف ابناً وزوجة حاملاً ، فلهما الثمن ، ولا يُدفع إلى الابن شيء .  
وعلى الثاني : له الخمس أو خمس الباقي على تقدير أنهم أربعة ذكور . وعلى هذا ،  
هل يمكن الذين صرف إليهم حصتهم من التصرف فيها ؟ وجهان . أصحها : نعم ،  
وإلا ، لم يدفع إليهم . والثاني : المنع ، قال القفال : لأنه قد يهلك الموقوف للحمل ،  
فيحتاج إلى الاسترداد ، والحاكم وإن كان يلي أمر الأطفال ، فلا يلي أمر الأجنثة ،  
فلا يمكن حمل ما جرى على قسمه . ثم الموقوف للحمل على الوجه الثاني ، قد يكون  
بتقدير الذكورة أكثر ، وقد يكون بتقدير الانوثة أكثر ، بأن خلّفت زوجاً وأماً  
حاملاً من أبيها ، فإن كان الحمل ذكراً ، فله سدس المال . وإن كانوا ذكوراً ،  
فثلث المال . وإن كان أنثيين ، عالت المسألة إلى ثمانية ، فيدفع إلى الزوج ثلاثة  
من ثمانية ، وإلى الام سهم ، ويوقف أربعة .

## فرع

مات كافر عن زوجة حامل ، وقفنا الميراث للحمل ، فأسلمت ، ثم ولدت ، ورث الولد وإن كان محكوماً بإسلامه ، لانه كان محكوماً بكفره يوم الموت .

## فرع

مات عن ابن وزوجة حامل ، فولدت ابناً وبناتاً ، فاستهل أحدهما ووجد ميتين ، ولم يعلم المستهل ، أعطي كل وارث أقل ما يصيبه ، ويوقف الباقي حتى يصطلحوا ، أو تقوم بيّنة .

السبب الرابع : [ الخنثة ] سبق في كتاب الطهارة ، بيان ما تعرف به ذكوره وأنثوته . فلو مات له مورث في مدة إشكاله ، نظر ، إن لم يختلف ميراثه بالذكورة والانوثة ، كولد الام والمعتق ، ورث . وإن اختلف ، أخذ في حق الخنثى ومن معه من الورثة باليقين ، ويوقف المشكوك فيه ، فإن كان يرث على أحد تقديري الأنوثة والذكورة ، دون الآخر ، لم يدفع إليه شيء ، ووقف ما يرثه على ذلك التقدير . وكذا من يرث معه على أحد التقديرين . وإن كان الخنثى يرث على التقديرين ، لكن يرث على أحدهما أقل ، دفع إليه الأقل ، ووقف الباقي ، وكذلك في حق من يرث معه على التقديرين ، ويختلف قدر ما يأخذه . وإن كان من معه يرث على التقديرين ، ولا يختلف حقه ، دفع إليه حقه . ولنا وجه : أنه يؤخذ في حق الخنثى باليقين ، وبصرف الباقي إلى باقي الورثة ، حكاه الاستاذ أبو منصور ، ونسبه ابن اللبان إلى تخریج ابن سريج . وحكى وجهين ، في أنه هل يؤخذ من باقي الورثة ضمن؟

## فرع

المال الموقوف بسبب الخنثى، لا بد من التوقف فيه مادام الخنثى باقياً على إشكاله. فان مات ، فالذهب : أنه لا بد من الاصطلاح عليه. وحكى أبو ثور عن الشافعي رضي الله عنه : أنه يردّ إلى ورثة الميت الاول .

## فرع

لو اصطلح الذين وقف المال بينهم على تساوي أو تفاوت ، جاز ، قال الامام: ولا بُد أن يجري بينها تواهب ، وإلا لبقى المال على صورة التوقف ، وهذا التواهب لا يكون إلا عن جهالة ، لكنها تختمل للضرورة. ولو أخرج بعضهم نفسه من البين ، ووجه لهم على جهل بالحال ، جاز أيضاً .

## فرع

لو قال الخنثى في أثناء الأمر : أنا رجل ، أو قال : أنا امرأة ، قطع الامام بأنه يقضى بقوله ، ولا نظر إلى التهمة ، فانه لا اطلاع عليه إلا من جهته . وحكى أبو الفرج السرخسي هذا عن نصه هنا ، قال : ونص فيما إذا جُني عليه واختلف الجاني والخنثى في ذكورة الخنثى : أن القول قول الجاني . ومنهم من نقل وخرّج ، ومنهم من فرق بأننا عرفنا هناك أصلاً ثابتاً ، وهو براءة ذمة الجاني ، فلا زفمه بقوله ، وهنا بخلافه . وإذا قبلنا قوله ، حلقناه عليه .

## فرع

### في أمثلة مختصرة توضح مسائل الخنثى

- بنتان ، وولد ابن خنثى ، وأخ ، للبنتين الثلثان ، ويوقف الباقي .
- ولد خنثى ، وأخ أو عم ، للخنثى النصف ، ويوقف الباقي .
- ولد خنثى ، وابن ، يعطى الابن النصف ، والخنثى الثلث .
- ولد خنثى ، وابنان ، يعطى الخنثى الخمس ، والابنان الثلثين .
- ولد خنثى ، وبنت ، وعم ، يعطى الخنثى الثلث ، وكذا البنت .
- زوج ، وأب ، وولد خنثى ، للزوج الربع ، وللأب السدس ، وللخنثى النصف .
- زوج ، وأم ، وولد أب خنثى ، للزوج النصف عائلاً من ثمانية ، والأم الثلث عائلاً ، وللخنثى سدس تام . وإذا اجتمع ولدان خنثيان ، فلها الثلثان ، ويوقف الباقي .
- ثلاثة أولاد خنثائي ، وعم ، لكل واحد من الخنثائي خمس المال لأحتمال أنه أنثى وصاحبه ذكران .
- ابن وخنثيان ، يدفع إليه الثلث ، وإلى كل واحد منها الخمس .
- ولد خنثى ، وولد ابن خنثى ، وعم ، فللولد النصف .
- بنت ، وبنت ابن ، وولد ابن خنثى ، وعم ، للبنت النصف ، ولولدي الابن السدس بالسوية .
- ثلاثة أولاد ابن خنثائي بعضهم أسفل من بعض ، الأول النصف .
- وبالباقي في كل هذه الصور يوقف حتى يبين الحال .

## الباب السابع

### في ميراث ولد الملائنة وولد الزنا والحجوس

فيه ثلاثة فصول .

[ الفصل الأول : اللعان يقطع التوارث بين الملائن والولد ، لانقطاع النسب ، وكذا يقطع التوارث بين الولد وكل من يدلي بالملائن ، كإبيه وأمه وأولاده . وفي « السلسلة » للشيخ أبي محمد وجه مخرج : أن اللعان لا يقطع التوارث بين الولد والملائن ، بناءً على الوجهين في أن الملائن هل له نكاح البنت التي نفاها بالملائن إذا لم يدخل بأمرها ؟ [ إن قلنا : له ذلك كنكاح بنت الزنا ، فلا يرث ، و ] (١) إن منتهاه لأن نسبها يمرض الثبوت ، بأن يكذب نفسه ، ورث ، ولا يعرف هذا الوجه لغيره .

قلت : هذا الوجه غلط ، لأنه في الحال لا نسب . والله أعلم .

وأما الولد مع الام ، فيتوارثان توارث سائر الأولاد والامهات . والتوأمان المنفيان باللعان في توارثها وجهان . الاصح : لا يتوارثان إلا بقراءة الام ، لانقطاع نسب الأب . والثاني : يتوارثان بأخوة الابوين ، لان اللعان يؤثر في حق المتلاعنين فقط ، فاذا قلنا بالاول ، فلا عصبية للنفسي إلا من صلبه ، أو بالولاء بأن يكون عتيقاً أو أمه عتيقة ، فيثبت الولاء لمولاها عليه ، وعصبية الام لا يكونون عصبية له .

---

(١) زيادة من إحدى نسخ الظاهرية . وفي هامش نسخة مضبوطة على أصل المؤلف ما نصه : بخط المؤلف على الحاشية ما صورته : سقط هنا شيء ، وبحظ ابن المطار يجنبه ما نصه في الشرح ( إن قلنا : له ذلك ، كنكاح بنت الزنا ، فلا يرث ، وإن منتهاه منه لان ) . اهـ .

## فرع

إذا نفاه ثم استلحقه ، لحقه . فإن كان بعد موت الولد ، فكذلك ، وتنقض القسمة إن كانت تركته قسمت . حتى لو كان على أمه ولاء ، فأخذ مولاها ميراثه ، كان للمستلحق استرداده ، ولا فرق في اللحق بين أن يخلف الميت ولدأ ، أم لا .

**الفصل الثاني :** ولد الزنا كالمنفى بالمان ، إلا في ثلاثة أشياء . أحدها : أن الوجه المنقول عن « السلسلة » ، لا يجيء هنا قطعاً . والثاني : أن ولد الزنا لا يلحق بالاستلحاق . الثالث : التوأمان من الزنا لا يتوارثان إلا بأخوة الام قطعاً . وفي وجه حكمه الحناطي وصاحب « الحاوي » : يتوارثان بأخوة الأبوين .

**قلت :** هذا الوجه غلط فاحش ، قال الامام : ولو علقت بتوأمين من واطيء بشبهة ، ثم جهل الواطيء ، توارثا بأخوة الابوين بلا خلاف . والله أعلم

**الفصل الثالث :** فيما إذا اجتمع في شخص قرابتان ، منع الشرع من مباشرة سبب اجتماعها ، كأم هي أخت ، وذلك يقع في الجوس ، لاستباحتهم نكاح المحارم ، وربما أسلموا بعد ذلك ، أو ترافعوا إلينا ، وقد يتفق في المسلمين نادراً بغلط واشتباه ، والحكم أنه لا تورث بالقرابتين ، بل يورث بأقواهما . وفي وجه : يرث بها إن كانتا بحيث لو كانتا في شخصين ورثا معاً ، وبه قال ابن سريج ، وابن اللبان . والصحيح : الاول ، ويعرف الاقوى بكل واحد من أمرين . أحدهما : أن تحجب إحداهما الاخرى ، كبنت هي أخت لأم ، أن يطأ أمه فتلد بنتاً . الثاني : أن لا تحجب إحداهما أصلاً ، أو يكون حجبتها أقل ، فالأول : كأم هي أخت . والثاني : كأم أم هي أخت ، فترث بالامومة أو الجدودة ، دون الاخوة ، وعن ابن اللبان [ وجه : أنها ترث في الصورة الثانية بالأخوة ، دون الجدودة ، لان نصيب الاخت أكثر ، وليجبر هذا في

أخوات [ الصورة . والصحيح المعروف : الاول ، ولا يرثون بالزوجية بلا خلاف ، لبطانها .

## الباب الثامن

### في الرد وذوي الارحام

أصل المذهب فيها وما اختاره الأصحاب لضرورة فساد بيت المال ، ذكرناه في أول الكتاب . فاذا قلنا بالرد ، فمقصود الفتوى منه أنه إن لم يكن ممن يرد عليه من ذوي الفروض إلا صنف ، فإن كان شخصاً واحداً ، دُفع إليه الفرض ، والباقي بالرد . وإن كانوا جماعة ، فالباقي بينهم بالسوية . وإن اجتمع صنفان فأكثر ، ردّ الفاضل عليهم بنسبة سهامهم . وأما الحساب وتصحيح المسائل ، فيذكر إن شاء الله تعالى في باب الحساب .

## فصل

وأما توريث ذوي الأرحام ، فالذاهبون إليه منا اختلفوا في كيفيته ، فأخذ بعضهم بمذهب أهل التنزيل ، وبه قطع ابن كج وصاحب « المهذب » والامام ، لأن القائلين ممن ورثهم من الصحابة فمن بعدهم رضي الله عنهم أكثر ، ومنهم من أخذ بمذهب أهل القرابة ، وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه ، وبه قطع البغوي والمتولي ، وسُمّي الأوّلون : أهل التنزيل ، لتنزيلهم كل فرع منزلة أصله ، وسُمّي الآخرون : أهل القرابة ، لأنهم يرثون الاقرب فالأقرب كالمصبات .

قلت : الأصح الأقيس : مذهب أهل التنزيل ، وللقائلين بتوريث ذوي الاحام ،

مذاهب غير هذين ، لكن الذي اختاره أصحابنا منها هذان . والله أعلم

والمذهبان متفقان على أن من انفرد من ذوي الارحام ، يجوز جميع المال ذكراً كان أو أنثى ، وإنما يظهر الاختلاف عند اجتماعهم . وبيان ذلك في طرفين .

[ الطرف ] الاول : فيما إذا انفرد صنف منهم ، فمن الأصناف : أولاد البنات ، وبنات ابنة الابن (١) ، فأهل التنزيل ينزلونهم منزلة البنات [ وبنات الابن ، ويقدمون منهم من سبق إلى الوارث ، فان استووا في السبق إلى الوارث ، قدرّ كأن الميت خلف من يُدلون [ به ] من الورثة واحداً كان أو جماعة ، [ ثم ] يجعل نصيب كل واحد للمدلين به على حسب ميراثهم لو كان هو الميت ، وقال أهل القرابة : إن اختلفت درجاتهم ، فالأقرب إلى الميت أولى ذكراً كان أو أنثى ، فتقدم بنت البنت على بنت بنت البنت ، وعلى ابن بنت البنت . وإن لم تختلف ، فان كان فيهم من يدلي بوارث ، فهو أولى ، فتقدم بنت بنت الابن على بنت بنت البنت . هذا إذا أدلى بنفسه إلى الوارث ، أما إذا أدلى بواسطة ، كبنت [ بنت ] بنت الابن مع بنت بنت البنت ، فلاصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه ، فيه اختلاف . والصحيح عندم : أن لاترجيح . ومقتضى ما ذكره أصحابنا ، الترجيح ، كما لو أدلى بنفسه . وإن استووا في الادلاء ، ورثوا جميعاً . وكيب يرثون ؟ اختلف فيه أبو يوسف ومحمد ، فقال أبو يوسف : يعتبرون بأنفسهم . فان كانوا ذكوراً أو إناثاً ، سوي بينهم . فان اختلفوا ، فلذاكر مثل حظ الانثيين . وقال محمد : ينظر في المتوسطين بينهم وبين الميت من ذوي الارحام . فان اتفقوا ذكورة وأنوثة ، فالجواب كذلك . وإن اختلفوا ، فاما أن يكون الاختلاف في بطن واحد ، وإما في أكثر . فان كان في بطن ، قسمنا المال بين بطن الاختلاف ، وجعلنا كل ذكر

---

(١) في إحدى نسخ الظاهرية المأخوذة عن نسخة المؤلف : « وبنات الابن » تصحيحاً ، وكان أصلها « بنات ابنة الابن » وشطب بخط أحر على كلمة « ابنته » وعلى هامش النسخة ذاتها ما نصه : كذا بخط المؤلف ، وصوابه : بنات بنت الابن . ٥١ .

بعدد أولاده الذين يقسم ميراثهم ذكوراً، وكل أنثى بعدد أولادها الذين يقسم ميراثهم إناثاً ، ويقسم المال بين الذكور والاناث الحاصلين من هذا التقدير للذكر مثل حظ الانثيين ، ثم ما أصاب كل واحد من الصنفين ، يقسم بين أولاده الذكر مثل حظ الانثيين . وإن كان الاختلاف في أكثر من بطن ، قسم المال بين أعلى بطون الاختلاف كما ذكرنا ، ثم ما أصاب كل واحد من الصنفين ، قسم على أولاده الذين فيهم الاختلاف على النحو المذكور في البطن الأول، [ وهكذا ] يفعل حتى تنتهي القسمة إلى الأحياء . قال الناقلون : كل واحد من أبي يوسف ومحمد ، يدعي أن قوله قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، والأكثرون صدقوا محمداً، لكن متأخروهم يفتون بقول أبي يوسف ، وكذلك قال البغوي والمتولي : إنه أظهر الروايتين . والمذهبان متفقان على تفصيل الذكر على الانثى في القسمة . وفي « التتمة » وجه آخر : أنه يسوى بين الذكر والانثى ، قال : وهو اختيار الأستاذ أبي إسحاق الاسفراييني .

## فرع

### في أمثلة توضح الفرض

بنت بنت ، وبنت بنت ابن ، المنزلون يحملون المال بينها أرباعاً بالفرض والرد ، كما يكون بين البنت وبنت الابن، وأهل القرابة يحملون الجميع لبنت البنت ، لقرابها . بنت ابن بنت ، وبنت [ بنت ] ابن ، المال للثانية بالاتفاق. أما على التنزيل، فلأن السبق إلى الوارث هو المعتبر . وأما على القرابة ، فلأنه المعتبر عند استواء الدرجة . بنت بنت ، وابن ، وبنت من بنت أخرى، المنزلون يحملون المال من بنتي الصلب تقديراً بالفرض والرد ، ثم يقولون : نصف البنت الاولى لبنتها ، ونصف الاخرى

لولسها أثلاثاً . وأهل القرابة يجعلون المال بين ثلاثتهم ، الذكر مثل حظ الانثيين .  
ومحمد لا يخالف في هذه الصورة ، وإنما يخالف فيما إذا اختلفت الأصول الذين هم  
من ذوي الأرحام .

ابن بنت ، وبنت بنت أخرى ، وثلاث بنات بنت أخرى ، المنزولون يقولون :  
للبن الثلث ، وللبنات الفردة كذلك ، وللاثلاث الثلث أثلاثاً ، وأهل القرابة يجعلون  
المال بينهم الذكر مثل حظ الانثيين .

بنت بنت بنت ، وبنت ابن بنت ، عند المنزليين وأبي يوسف : المال بينها بالسوية ،  
وعند محمد : ثلث المال الأولى ، وثلثاه للثانية .

بنتا بنت بنت ، وثلاث بنات ابن بنت أخرى ، عند المنزليين : للبنتين النصف  
بالسوية ، وللثلاث النصف أثلاثاً ، وعند أبي يوسف : المال بين الخمس بالسوية ،  
وعند محمد : يقسم المال بين الذكر والانثى المتوسطين ، ويقدر الذكر ثلاثة ذكور  
بعدد فروعه ، والانثى اثنتين (١) بعدد فرعيتها ، فيكون المال على ثمانية ، حصة  
الذكر ستة ، وهي لبناته بالسوية ، وحصة الانثى سهان ، هما لبنتيها .

بنت بنت بنت ، وبنت بنت ابن بنت ، وابن ابن بنت ، عند أبي يوسف :  
المال بينهم على أربعة ، وعند محمد : يقسم المال أولاً بين أعلى بطني الاختلاف ، وفيه  
ابنان وبنت ، فكل واحد منها يعدّ واحداً ، لأن الفروع آحاد ، فيكون المال بينهم  
على خمسة ، حصة البنت سهم هو لبنت بنتها ، وحصة الذكركين أربعة أسهم تقسم  
على ولديها للاختلاف ، وهما ابن وبنت على ثلاثة ، وأربعة لاتنقسم على ثلاثة ، فتضرب  
ثلاثة في خمسة ، تكون خمسة عشر ، كان للبنت في القسمة الاولى سهم ، فلها الآن  
ثلاثة ، وكان لكل واحد من الابنين سهان ، فيكون ستة . فيجمع بينهم ، فيكون

(١) في إحدى نسخ الظاهرية : والانثى اثنتين .

اثني عشر، يقسم بين ولديها للذكر مثل حظ الانثيين . فاذا لبنت بنت البنت ثلاثة من خمسة عشر ، وللأخرى أربعة من خمسة عشر ، وللأين الثمانية الباقية .

## فصل

ومن الاصناف ، بنات الاخوة، وبنو الاخوة للأم ، وأولاد الأخوات، فالنزول ينزلون كل واحد منزلة أبيه ، أو أمه، ويرفعونهم عند التسفل بطناً بطناً، فمن سبق إلى وارث قدّموه ، فان استوا في الانتهاء إلى الوارث ، قسم المال بين الاصول، فما أصاب كل واحد ، قسم بين فروعها. وقال أهل القرابة : إن اختلفوا في الدرجة، قدّم منهم الاقرب إلى الميت من أي جهة كان ، حتى تقدّم بنت الاخت للأب أو للأم على بنت ابن الأخ من الأبوين . وإن لم يختلفوا في الدرجة، فالأقرب إلى الوارث أولى من أي جهة كان ، حتى تقدّم بنت ابن الأخ من الأب على بنت ابن الأخت من الأبوين . فان استوا فيه أيضاً ، فمند أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما : يقدم من كان من الأبوين ، ثم من كان من الأب ، ثم من كان من الام، رعاية لقوة القرابة ، ولا ينظر إلى الأصول ومن يسقط منهم عند الاجتماع ومن لا يسقط . وعند محمد : يقدم من كان من الأبوين على من كان من الأب ، ولا يقدم على من كان من جهة الأم ، اعتباراً بالأصول .

## فرع

أولاد الاخوة والأخوات من الأم ، يسوّى بينهم في القسمة عند الجمهور

من المنزليين وأهل القرابة . قال الامام: وقياس المنزليين تفضيل الذكر، لأنهم يقدرّون أولاد الوارث كأنهم يرثون منه . وأما أولاد الاخوة والاخوات من الأبوين ومن الاب، فيفضل ذكرهم عند المنزليين . وعن أبي حنيفة رضي الله عنه روايتان . أظهرهما وبها قال أبو يوسف : أن الجواب كذلك . والثانية وبها قال محمد : أنه يقسم المال بين الاصول أولاً ، ويؤخذ عددهم من الفروع، فما يصيب كل واحد منهم يجعل لفروعه كما سبق في أولاد البنات .

## فرع

### في أمثله

بنت أخت ، وابنا أخت أخرى ، وبها من الابوين ، أو من الاب، عند المنزليين : نصف المال للبنت ، ونصفه للابنين . وقال أهل القرابة : المال بينهم على خمسة . ثلاث بنات إخوة متفرقين . قال المنزليون ومحمد : السدس لبنت الاخ من الام ، والباقي لبنت الاخ من الابوين ، اعتباراً بالآباء . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رضي الله عنهما : المال كله لبنت الاخ من الابوين . ثلاث بنات أخوات متفرقات . قال المنزليون ومحمد : المال بينهم على خمسة، كما يكون بين أمهاتهم بالفرض والرد . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رضي الله عنهما : المال كله لابن الاخت من الابوين . ولو كان بدلهم ثلاث بنات أخوات متفرقات ، كان جواب الفريقين كذلك . ولو اجتمع البنون الثلاثة والبنات الثلاث . قال المنزليون : المال بين أمهاتهم على خمسة بالفرض والرد، فنصيب الاخت من الابوين لولديها اثلاثاً ، ونصيب الاخت من الاب كذلك ، ونصيب الثالثة لولديها بالسوية . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رضي الله عنهما : الكل لولدي الاخت من الابوين . وقال محمد : يجعل كأن في المسألة ست أخوات ، اعتباراً بعدد الفروع ،

فيكون للأخت من الام الثلث بتقديرها أختين ، وللأخت من الابوين الثلث بتقديرها أختين، فحصة كل واحدة لولديها، هذه بالفضل، وتلك بالسوية . قال الامام : قد نظر محمد هنا إلى الاصول الوارثين ، وفي اولاد البنات لم ينظر إلى الوارثين ، وإنما نظر إلى بطون الاختلاف من ذوي الارحام كما سبق .

ابن أخت من الابوين ، وبنت أخ ، كذلك عند المنزليين ومحمد : الثلثان لبنت الاخ ، والثلث لابن الاخت . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رضي الله عنها بالعكس .

## فصل

ومن الاصناف ، الاجداد الساقطون ، والجدات الساقطات ، فالمنزلون ينزلون كل واحد منهم منزلة ولده بطناً بطناً ، ويقدمون [ منهم ] من انتهى إلى الوارث أولاً . فان استويا في الانتهاء ، قسم المال بين الورثة الذين انتهوا إليهم ، وقسمت حصة كل وارث بين المدلين به . وقال أهل القرابة : إن اختلفت درجاتهم ، فالأقرب من أي جهة كان ، حتى يقدم أبو الام على أبي أم الاب . وأم أبي الام على أبي أبي الام ، فان استويا في الدرجة ، لم يقدم هنا بالسبق إلى الوارث على المشهور من مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه . ومن أصحابه من قدم به ، فان لم يُقدم به ، أو قدم واستويا في السبق إليه ، نظر، إن [ كان ] الكل من جهة أبي الميت ، فرواية الجوزجاني وهي الاظهر : أنه يجعل ثلثا المال لمن هو من جهة أبي الاب ، وثلثه لمن هو من جهة أم الاب . ورواية عيسى بن أبان : كل المال لمن هو من أبيه ، ويسقط به من هو من جهة الام . وإن كان الكل من جهة أم الميت ، اطردت الروايتان في أنه يسقط من هو من جهة أمها ، أم يجعل المال بين من هو من جهة أبيها ومن هو من جهة أمها اثلاثاً ؟ وإن كان بمضم [ من جهة أب الميت ، وبمضمهم ]

من جهة أمه ، قسم المال بين الجهتين أثلاثاً ، وجمد كل قسم كأنه كل التركة ، وأهل كل جهة كأنهم كل الورثة ، فتجيء فيهم الروايتان. ثم قسمة الثلثين على من هو من جهة الاب للذكر مثل حظ الانثيين ، وقسمة الثلث على من هو من جهة الام كمثل ذلك ، قاله البغوي في « التهذيب » .

### فرع

#### في أمثله

أم أبي الأم ، وأبو أم الأم . عند المنزليين : المال لأبي أم أم الأم ، لأنه أسبق إلى الوارث ، وعلى رواية الجوزجاني : الثلثان لأم أبي الام ، والثلث لأبي أم الأم ، وعلى رواية عيسى : الكل لأم أبي الام .

أب أم أب ، وأبو أبي أم . عند المنزليين : المال للأول ، وعلى رواية عيسى : للثاني ، وعلى رواية الجوزجاني : الثلثان للثاني ، والثلث الأول .

أب أبي أم ، وأبو أم أب ، قال المنزليون : المال للثاني ، وكذلك الجواب عند من رجح بالسبق إلى الوارث من أهل القرابة . وأما الظاهر عندهم ، فالثلثان للثاني ، والثلث للأول .

أبو أم أم ، وأبو أم أب . عند المنزليين : المال بينها نصفان ، كما يكون بين أم الام وأم الاب فرضاً ورداً . وعند أهل القرابة : الثلث الأول ، والثلثان للثاني .

أبو أبي أم ، وأم أبي أم ، وأبو أم أم . عند المنزليين : المال للثالث ، وعلى رواية عيسى : الأولين . وعلى رواية الجوزجاني : الثلثان بين الأولين للذكر مثل حظ الانثيين ، والثلث للثالث .

أبو أبي أم أب ، وأم أبي أم الأب ، وأبو أبي أبي أم ، وأم أبي أبي الأم ،  
قال المنزولون : المال للأوليين . وقال أهل القرابة : الأولان من جهة الأب ، والآخرون  
من جهة الأم ، فيجمل المال أثنائاً بين الجهتين ، ثم على رواية الجوزجاني : الثلثان  
بين الأوليين أثنائاً ، والثالث بين الآخرين كذلك ، وعلى رواية عيسى : الثلثان  
للأول من الأولين ، والثالث للأول من الآخرين .

## فصل

ومن الاصناف ، الخلات والاحوال ، والمهات والاعمام من الأم ، نزل المنزلون  
الاحوال والخلات منزلة الأم ، وقسموا المال بينهم إذا انفردوا على حسب ما يأخذون  
من تزكة الأم لو كانت هي الميتة ، واختلفوا في المهات والاعمام للأم ، فالاصح : أنهم  
كأب . والثاني : أنهم كالأم ، واختلف هؤلاء ، فقيل : المهات من الجهات بمنزلة  
الأم للأبوين . وقيل : كل عممة بمنزلة الأم الذي هو أخوها ، ثم من جعل المهات  
كأب أو كالأم من الأبوين مع افتراقهن ، قال : إذا انفردن ، قسم المال بينهما  
على حسب استحقاقهن لو كان الأب هو الميت ، ومن نزلهن منزلة الاعمام المفرقين ،  
قدم العممة من الأبوين ، ثم العممة من الأب ، ثم العممة من الأم . وإذا اجتمعت  
المهات والخلات والاحوال ، فالثلثان للمهات ، والثالث للأحوال والخلات ، ويعتبر  
في كل واحد من النصيبين ما اعتبر في جميع المال لو انفرد أحد الصنفين ،  
وأما أهل القرابة ، فقالوا : إذا انفردت الخلات ، فإن كن من جهة واحدة ،  
قسم المال بينهما بالسوية . وإن اختلفت الجهة ، فالخالة من الأبوين مقدمة ، ثم الخالة  
من الأب . والاحوال المنفردون ، كالخلات . وإذا اجتمع الاحوال والخلات ،  
فإن كانوا من جهة ، قسم المال بينهم المذكور مثل حظ الانثيين وإن كانوا من جهة

الام . وإن اختلفت الجهات ، فمن اخص بقراءة الابوين أولى ، ثم من اخص بقراءة الاب. والمات المفردات كالحالات . وإذا اجتمع المات من الام ، والاعمam من الاب ، فاللال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين . وإذا اجتمعت المات والحالات ، فلمات الثلثان ، وللحالات الثلث ، سواء اتفقت جهة المات والحالات ، أو اختلفت على المشهور عندهم . وعند أبي يوسف : أنه إذا اختلفت الجهة ، فاللال لاقوى الصنفين جهة . ثم إذا قسم المال أثلاثاً ، اعتبر في كل واحد من النصيبين ما يعتبر في جميع المال عند انفراد الصنف المصروف اليهم .

## فرع

### في أمثلته

ثلاث حالات متفرقات . عند المنزليين : المال بينهن على خمسة ، كما لو ورثن من الام . وعند أهل القرابة : هو للحالة من الابوين ، ويمثله قالوا في ثلاثة أخوال متفرقين . وعند المنزليين : للحال من الام السدس ، والباقي للحال من الابوين . ولو اجتمع الاخوال المتفرقون ، والحالات المتفرقات ، قال أهل القرابة : المال كله للحال والحالة من الابوين للذكر مثل حظ الانثيين . وقال المنزليون : ثلثا المال لهما كذلك ، وثلثه للحال والحالة للأم كذلك . قال الامام : وتفضيل الحال من الام على الحالة من الاب مشكل مخالف للتسوية بين الذكور والاناث من أولاد الاخ للأم . ثلاثة أخوال متفرقون ، وثلاث عمات متفرقات . عند المنزليين : ثلث المال بين الحال للأبوين والحال الأم على ستة ، واحد للثاني ، والباقي للأول ، وقسمة الثلثين تخرج على الخلاف في تنزيل المات . إن جُمعوا كالاعمam ، فالثلثان للعممة من الابوين .

وإن زلن منزلة الاب ، فالثلثان بينهن على -نسة ، كما يرثن من الاب . وقال أهل القرابة : الثلثان للعممة من الابوين ، والثلث للخال من الابوين .

## فرع

أولاد الاخوال والخالات والعمات والاعمام للأم عند البنزين كآبائهم [ وأمهاتهم ] عند الانفراد والاجتماع ، ومن تسفل منهم رفع بطناً بطناً . فان سبق بعضهم إلى وارث ، قدم . وإن استوا فيه ، قسم المال بين الذين يدلي بهم هؤلاء على حسب استحقاقهم من الميت ، فما أصاب كل واحد منهم قسم بين المدلين به على حسب استحقاقهم منه لو كان هو الميت . وقال أهل القرابة : الاقرب يسقط الأبعد بكل حال . فان استوا في الدرجة ، نظر ، إن انفرد أولاد الاخوال والخالات ، بأن اختلفت الجهة ، قدم الذين هم من الابوين ، ثم الذين هم من الاب ، ثم يأخذ الذين هم من الام (١) ، وإن لم يختلف ، ورثوا جميعاً . ثم النظر عند أبي يوسف إلى أبدانهم . وعند محمد : إلى آبائهم وأجدادهم كما سبق في أولاد الاخوات وبنات الاخوة . وأولاد العمات عند الانفراد كأولاد الخالات والاخوال ، فان اجتمع الصنفان ، فثلثا المال لأولاد العمات ، وثلثه لأولاد الاخوال والخالات على ما ذكرنا في آبائهم ، ويمتبر في كل واحد من النصيين ما يعتبر في جميع المال . وإذا اجتمع مع هؤلاء بنات الاعمام من الابوين ، أو من الاب ، ولم تختلف الدرجة ، فبنات الاعمام أولى ، لسبقهن إلى الوارث .

(١) في الاصل وبعض نسخ الظاهرية : ثم يأخذ الذين هم من الاب ، وما أثبتناه من إحدى نسخ الظاهرية ، وفي هامش إحدى نسخ الظاهرية المتعابلة على نسخة المؤلف ما نصه : بخط ابن العطار على الحاشية ما نصه في الشرح : ثم يأخذ الذين هم من الام . اهـ .

## فرع

أحوال الام وخالاتها عند النزايين بمنزلة الجدة أم الام ، وأعمامها وعماتها بمنزلة الجد أبي الام . وأحوال الاب وخالاته بمنزلة الجدة أم الاب ، وعماته عند من نزل عمه الميت بمنزلة أبيه بمنزلة الجد أبي الاب . وعند من نزل عمه الميت بمنزلة عمه بمنزلة عم الاب ، فيقسم المال بينهم . وما أصاب كل واحد منهم ، يجعل المدلين به على حسب استحقاقهم لو كان هو الميت ، وعلى القياس : يحملون كل<sup>٣</sup> خال وخالة بمنزلة الجدة التي هي أختها ، وكل عم وعممة بمنزلة الجد الذي هو أخوها . وأما أهل القرابة ، فيعتبرون في أحوال الميتة وخالاتها ما اعتبروه في أحوال الميت وخالاته ، وكذلك في عماتها إذا انفردن . وإن اجتمع أعمامها وعماتها ، فالمال بينهم المذكور مثل حظ الاثنين على المشهور عندهم . وفي رواية : إن كانوا من الابوين أو من الاب ، قدم الأعمام . ولو اجتمع أعمامها وعماتها وأخوالها وخالاتها ، فالثلث للأحوال والخالات ، والثلثان الأعمام وانفردت ، وخوولة الاب وعمومته ، كخوولة الام وعمومتها عند الانفرد والاجتماع . ولو اجتمع القرابتان ، فلقرابة الاب الثلثان ، ولقرابة الام الثلث ، ثم يقسم كل نصيب بينهم ، كما يقسم جميع المال لو انفردوا ، فثلثا الثلثين لعمات الاب ، وثلثه لخالاته وأخواله ، وكذلك الثلث . وسواء كان قرابة الاب من جنس قرابة الام ، أم لم يكن ، حتى لو ترك عم أمه وخالة أبيه ، كان الثلثان للخالة ، واثالث للمم . ولو ترك ثلاث عمات متفرقات ، وثلاث خالات متفرقات لآبيه ، ومثلين لأمه ، فعلى الصحيح من قول أهل القرابة : ثلثا الثلثين لعمة الاب من الابوين ، وثلثها لخالة الاب من الابوين ، وثلث الثلث لعمة الام من الابوين ، وثلثه لخالة الام من الابوين ، ويسقط البواقي . وعند النزايين : نصف سدس المال بين خالات الاب ، ومثله بين خالات الام ، والنزول من منزلة الجدتين ، والباقي لعمات

الاب دون عمات الام ، لان عمات الاب كآب الاب ، وعمات الام كآبي الام .  
هذا تمام الطرف الاول .

الطرف الثاني : في ترتيب الاصناف . قال المنزلون : كل واحد من ذوي  
الارحام ، ينزل منزلة الوارث الذي يدلي به ، ثم ينظر في الورثة لو قدر اجتماعهم ،  
فان كانوا يرثون ، يرث المدلون بهم ، وإن حجب بعضهم بعضاً ، جرى الحكم كذلك  
في ذوي الارحام . وقال أهل القرابة : ذوو الارحام وإن كثروا يرجعون إلى  
أربعة أنواع . المتممون إلى الميت ، وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن ، والمتممي  
إليهم الميت ، وهم الاجداد والجدات الساقطون ، والمتممون إلى أبوي الميت ، [ وهم ]  
أولاد الاخوات وبنات الاخوة ، والمتممون إلى أجداده وجداته ، وهم العمومة  
والخوولة . ومذهبهم : الظاهر تقديم النوع الاول ، ثم الثاني ، ثم الثالث ، فإدام  
يوجد أحد من فروع الميت وإن سفل ، فلا شيء لاصوله من ذوي الارحام  
وإن قربوا ، وعلى هذا القياس . وعن أبي حنيفة رضي الله عنه رواية بتقديم  
النوع الثاني على الاول . وقدم أبو يوسف ومحمد النوع الثالث على الثاني ، واتفقوا  
على أن من كان من العمومة والخوولة وأولادهم ومن ولد جد أو جدة أقرب إلى  
الميت ، فهو أولى باليراث وإن بعد عن هو من ولد جد أو جدة أبعد منه . وإذا اجتمع  
الاجداد والجدات من ذوي الارحام مع الخالات والاخوات والعمات ، فتمتد أبي حنيفة  
رضي الله عنه : تقدم الجدودة . وعند صاحبيه : إن كانت العمومة أو الخوولة من ولد  
جد أو جدة ، تساوى الجد والجدة الموجودين ، أو أبعد ، فالاجداد والجدات أولى .  
وإن كانا من أصل أقرب منها ، فهم أولى . وعن أحمد بن حنبل رضي الله عنه :  
تقديم الخال على ذوي الارحام . وفي الباقيين مذهبه مذهب أهل التنزيل في كل فصل .

## فصل

قد يجتمع في الشخص من ذوي الارحام قرابتان بالرحم ، ككبت بنت بنت هي بنت ابن بنت ، وككبت أخت الأب هي بنت أخ الأم ، وككبت خالة هي بنت عمه ، فالمنزلون ينزلون وجوه القرابة . فان سبق بمض الوجوه إلى وارث ، قدم به ، وإلا قدّروا الوجوه أشخاصاً ورثوا بها على ما يقتضيه الحال . وأما أهل القرابة : فمحمد يورثه بجيتي القرابة . وقال أبو يوسف : إن كان ذلك في أولاد البنات ، جعلت الوجوه كوجه ولم يورث بها . وإن كان في أولاد الاخوة والاخوات ، ورث بأقوى الجهتين . وإن كان في أولاد العمومة والخوولة ، ورث بالقرابتين ، لأنها مختلفتان ، وهذا أظهر عندهم . وعلى هذا ، لو خلف بنت أخ لام هي بنت أخت لأب ، وبنت أخت أخرى ، أو بنت أخ أخرى ، ورثت بأقوى القرابتين ، وهي كونها بنت أخت لاب . ولو خلف بنت خال هي بنت عمه ، وبنت عمه أخرى ، فالثلث لبنت الخال ، والثلثان بينها بالسوية . ولو كان معها بنت خال ، فالثلثان للأولى لأنها بنت عمه ، والثلث بينها بالسوية .

## فصل

إذا كان مع ذوي الارحام زوج أو زوجة ، قال أهل القرابة : يخرج نصيبه ، ويقسم الباقي على ذوي الارحام كما يقسم الجميع لو انفردوا ، وللمنزليين مذهبان . أصحابها : كذلك . والثاني : أن الباقي يقسم بينهم على نسبة سهام الذين يدلي بهم ذوو الارحام من الورثة مع الزوج أو الزوجة ، ويعرف الفائلون بالاول : بأصحاب اعتبار ما بقي ، والفائلون بالثاني : أصحاب اعتبار الاصل .

مثاله : زوجة ، وبنت بنت ، وبنت أخت من الأبوين . عند أهل القرابة :  
للزوجة الربع ، والباقي لبنت البنت . وأصحاب القول الاول من المنزليين ، جعلوا  
لها الربع ، والباقي بين بنت البنت وبنت الأخت بالسوية . ومن قال بالثاني قال :  
إذا زلناهما ، فكان في المسألة زوجة وبنتاً وأختاً ، ولو كان كذلك ، لكانت المسألة  
من ثمانية ، نصيب الزوجة منها واحد ، يبقى سبعة يخرج منها تمام نصيب الزوجة ،  
يبقى ستة تقسم بينها أسباعاً . ولو خلفت زوجاً وبنت بنت ، وخالة ، وبنت عم .  
عند أهل القرابة : للزوج النصف ، والباقي لبنت البنت ، وعلى القول الاول  
للمنزليين : للزوج النصف ، ولبنت البنت نصف الباقي ، وللخالة سدس الباقي ،  
ولبت المم الباقي . وعلى القول الثاني : إذا زلنا ، حصل مع الزوج بنت وأم وعم ،  
وحينئذ يكون من اثني عشر ، يخرج نصيب الزوج ، يبقى تسعة ، ثم يخرج تمام  
النصف للزوج ، يبقى ستة يقسمها على التسعة [ وبالله التوفيق ] .

## الباب التاسع

### في حساب الفرائض

فيه مقصودان . أحدهما : تصحيح المسائل . والثاني : قسمة التركات .  
[ المقصود ] الاول : التصحيح ، وفيه فصول .  
[ الفصل ] الاول : في مقدماته ، وهن أربع .  
إحداها : الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة : النصف ، والربع ،  
والثمن ، والثلاثان ، والثلث ، والسدس . وقد سبق بيان مستحقيها .  
فالنصف فرض خمسة : الزوج ، والبنت ، وبنت الابن ، والأخت للأبوين ،  
والاخت للأب .

والربع فرض الزوج ، والزوجة أو الزوجات .

والثمن فرض الزوجة والزوجات .

والثلثان فرض أربعة وهن الاناث التي لواحدتهن النصف .

والثلث فرض ثلاثة : الأم وأولادها ، والجد .

والسدس فرض سبعة : الأم ، والجدة ، والأب ، والجد ، وبنت الابن ،

مع بنت الصلب ، والأخت للأب مع الأخت للأبوين، وواحد أولاد الأم .

[المقدمة] الثانية : كل عديدين ، فهما متباثلان ، أو متداخلان ، أو متوافقان ، أو متباينان .

فالتباثلان ، كثلاثة وثلاثة .

والتداخلان ، كثلاثة وستة ، أو تسعة . فالثلاثة داخلة في الستة والتسعة .

والتوافقان ، كأربعة وستة ، لكل واحد منها نصف صحيح ، وستة وتسعة

لهما ثلث صحيح ، وثمانية واثني عشر ، لهما ربع صحيح ، وواحد وعشرين

وخمسة وثلاثين سبعم صحيح ، ولاثنين وعشرين وثلاثة وثلاثين جزء من

أحد عشر .

والتباينان ، كثلاثة وأربعة .

وطريق معرفة المداخلة ، أن تسقط الأقل من الأكثر مرتين فصاعداً ، أو زد

على الأقل مثله مرة فصاعداً . فان في الأكثر بالأقل ، أو تساويا بزيادة الأمثال ،

فمتداخلان ، وإلا ، فلا .

وطريق الموافقة والمباينة ، أن تسقط الأقل من الأكثر ما أمكن ، فما بقي ،

فأسقطه من الأقل ، فان بقي منه شيء ، فأسقطه مما بقي من الأكثر ، ولا يزال

يفعل ذلك حتى يفتى العدد المنقوص منه آخراً ، فان في بواحد ، فتباينان . وإن

في بعداد ، فتوافقان بالجزء المأخوذ من ذلك العدد . وإن في باثنين ، فبالنصف ،

أو بثلاثة ، فبالثلث، أو بشرة ، فبالشرة ، أو بأحد عشر ، فأجزاء أحد عشر .  
وعلى هذا القياس .

مثاله : أحد وعشرون ، وتسعة وأربعون ، تسقط الاقل من الأكثر مرتين ،  
يبقى سبعة ، تسقطها من الاقل ثلاث مرات، يبقى بها ، فيها متوافقان بالاسباع .

[ المقدمة ] الثالثة : في أصول المسائل، أصلها العدد الذي يخرج منه سهامها .  
ومسائل الفرائض نوعان .

أحدهما : أن يكون كل الورثة عصابات ، بأن كانوا ذكوراً ، أو نسوة أعتقن  
عبداً بينهن بالسوية ، فالقسمة بينهم بالسوية . وإن كانت العصابة ذكوراً وإناثاً ، قدرنا  
كل ذكر اثنين ، وأعطينا كل ذكر سهمين ، وكل أنثى سهماً ، فعدد الرؤوس  
في هذا النوع هو أصل المسألة .

النوع الثاني: المسائل التي ورثتها أصحاب فروض أو بعضهم ذو فرض . فالاصول  
في هذا النوع سبعة عند المتقدمين ، ومن المتأخرين من يقول : تسعة . فالسبعة  
المتفق عليها : اثنان ، وثلاثة ، وأربعة، وستة، وثمانية، واثنا عشر ، وأربعة وعشرون،  
فكل مسألة فيها نصف وما بقي ، كزوج وأخ ، أو نصفان ، كزوج وأخت ،  
فهي من اثنين . وما فيها ثلثان وما بقي ، كبنتين وعم ، أو ثلث وما بقي ، كأم وأخ .  
أو ثلثان وثلث ، كأختين لأب وولدي أم ، فمن ثلاثة ، وما فيها ربع وما بقي ،  
كزوج وابن ، أو ربع ونصف وما بقي كزوج وبنت وأخ ، فمن أربعة . وما فيها  
سدس وما بقي ، كأم وابن ، أو سدس ونصف وما بقي ، كأم وبنت وأخ ، أو سدس  
وثلث وما بقي ، كأم وولد أم وعم ، أو نصف وثلثان ، كزوج وأختين ، أو نصف  
وثلث وما بقي ، كزوج وأم وأخ ، فمن ستة . وما فيها ثمن وما بقي ، كزوجة وابن ،  
أو ثمن ونصف وما بقي ، كزوجة وبنت وأخ ، فمن ثمانية . وما فيها ربع وثلثان

ومابقي، كزوج وابنتين وأخ، أو ربع وثلاث مابقي، كزوجة وأم وأخ، فمن ستة، أو ربع  
وسدس ومابقي، كزوج وأم وابن، فمن اثني عشر. وما فيها ثمن وثلثان ومابقي،  
كزوجة وبنتين وأخ، أو ثمن وسدس ومابقي، كزوجة وأم وابن، فمن  
أربعة وعشرين.

قلت : ومن هذا الأخير، ثمن وسدسان ومابقي، كزوجة وأبوين وابن.

والله أعلم

وأما الاصلان المزيديان، فثمانية عشر، وستة وثلثون في مسائل الجد والاخوة  
حيث يكون الثلث خيراً له.

فالاول : في كل مسألة فيها سدس وثلث مابقي ومايقي، كجد وأم وإخوة.

والثاني : في كل مسألة فيها ربع وسدس وثلث مابقي ومايقي، كزوجة وأم

وجد وإخوة، ومن لم يقل بالزيادة يصحح المسألين بالضرب.

فالأولى : من ستة، للأم سهم، يبقى خمسة، يضرب مخرج الثلث في الستة، تبلغ

ثمانية عشر.

والثانية : من اثني عشر، يخرج بالفرضين خمسة، [ ثم ] يضرب مخرج الثلث

في اثني عشر، تبلغ ستة وثلثين، واستصوب الامام والمتولي صنيع المتأخرين،

لأن ثلث مايقي والحالة هذه، مضموم إلى السدس والربع، فلتكن القرينة من

مخرجها. واحتج المتولي بأنهم اتفقوا في زوج وأبوين أنها من ستة، ولولا جعلها

من النصف وثلث الباقي، لكانت من اثنين، للزوج سهم، يبقى سهم، فيضرب

مخرج الثلث في اثنين، تبلغ ستة. واعلم أنه قد يتفق في صور الجد نصف وثلث

مابقي، كبنت وجد وإخوة، فيحتمل أن تكون من ستة قطعاً، كما ذكر في زوج

وأبوين، ويحتمل أن يطرد فيه الخلاف.

قلت : الاحتمال أصح ، والخيار أن الأصح الجاري على القاعدة : طريق المتأخرين ، كما اختاره الامام ، لما سبق ، ولكونها أخصر . والله أعلم

### المقدمة الرابعة : في المَوَل .

إذا ضاق المال عن الفروض ، فعمال المسألة ، أي : ترفع سهامها ليدخل النقص على كل واحد بقدر فرضه ، كأصحاب الديون والوصايا إذا ضاق المال . والذي يعول من الاصول التسعة ثلاثة ، وهي : ستة ، واثنان عشر ، وأربعة وعشرون ، فتعول الستة أربع مرات إلى سبعة ، كزوج ، وأختين لأب ، وإلى ثمانية ، كهؤلاء ، وأم ، وإلى تسعة ، كهؤلاء ، وأخ لأم ، وإلى عشرة ، كهؤلاء ، وأخ [ آخر ] لأم ، وتسمى هذه الأخيرة : الشريحية ، لأن شريحاً القاضي رحمه الله تعالى ، قضى فيها ، وتسمى : أم الفروخ ، لكثرة سهامها . ومتى عالت إلى أكثر من سبعة ، لا يكون الميت إلا امرأة .

وأما اثنا عشر ، فتعول ثلاث مرات إلى ثلاثة عشر ، كزوجة وأم وأختين لأب ، وإلى خمسة عشر ، كهؤلاء وأخ لأم . وإلى سبعة عشر ، كهؤلاء وأخ [ آخر ] لأم . ومن صورها : أم الأرمال ، وهي ثلاث زوجات وجدتان ، وأربع أخوات لأم ، وثمان لأب ، فهن سبع عشرة أتى انصباؤهن سواء . ولا يعول هذا الاصل إلى سبع عشرة إلا والميت رجل .

وأما أربعة وعشرون ، فتعول مرة فقط إلى سبعة وعشرين ، كزوجة وبنيتين وأبوين ، وتسمى : النبرية ، لأن علياً رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر ، فقال ارتجالاً : صار ثمنها تسماً . ولا يكون هذا المول إلا والميت رجل ، بل لا تكون المسألة [ من ] أربعة وعشرين إلا وهو رجل .

**الفصل الثاني :** في طريق التصحيح ، وفيه نظران . أحدهما : في تصحيح فريضة

الميت الواحد . والثاني : في التصحيح إذا مات وارثان فأكثر قبل القسمة ، وتعرف :  
بالمناسخت .

أما [ انظر ] الاول : فان كانت الورثة كلهم عصباء ، فأمر القسمة سهل ،  
وقد بينا أنه من عدد رؤوسهم . وإن كانوا أصحاب فروض ، أو فيهم صاحب فرض ،  
وعرفت المسألة بمولها إن كانت عائلة ، فانظر في السهام وأصحابها ، فان انقسمت  
عليهم [ جميعاً ] ، حصل الفرض ولا حاجة إلى الضرب ، كزوج وثلاث بنين ، هي من  
أربعة ، لكل واحد سهم . وكزوجة وبنت وثلاثة إخوة ، من ثمانية ، للزوجة سهم ،  
وللبنت أربعة ، ولهم الباقي .

وإن لم تنقسم ، فاما أن يقع الكسر على صنف ، وإما على أكثر .

القسم الأول : على صنف ، فينظر في سهامهم وعدد رؤوسهم ، إن كانا متباينين ،  
ضربت عدد رؤوسهم في أصل المسألة بمولها إن عالت . وإن كانا متوافقين ، ضربت  
جزء الوفق من عدد رؤوسهم في أصل المسألة بمولها ، ثم الحاصل على التقديرين ،  
تصح منه المسألة .

مثال التباين ، زوج وأخوان ، هي من اثنين ، له سهم ، يبقى سهم لا يصح  
عليها ، ولا موافقه ، فيضرب عددهما في أصل المسألة تبلغ أربعة منها تصح .

مثال التوافق ، أم وأربعة أعمام ، هي من ثلاثة ، يبقى اثنان يوافق عددهم  
بالنصف ، فتضرب وفق عددهم (١) في المسألة ، تبلغ ستة منها تصح . وإذا أمكنت  
الموافقة بأجزاء ، ضربنا أقلها .

(١) في إحدى نسخ الظاهرية المقابلة على نسخة المزايف بمد التصحيح : « فتضرب عددهم » وكانت

في الاصل : « فتضرب نصف عددهم » ، وقد شطب بالاحمر على كلمة « نصف » ، وفي هامش هذه النسخة

ما نصه : كذا ، وصوابه : « نصف عددهم » . اهـ .

القسم الثاني : الكسر على أكثر من صنف ، فيمكن أن يقع على صنفين أو ثلاثة أو أربعة ، ولا تتصور الزيادة ، لأن الوارثين في الفريضة لا يزيدون على خمسة أصناف كما ذكرنا في أول الكتاب عند اجتماع من يرث من الرجال والنساء ، ولا بد من صحة نصيب أحد الأصناف عليه ، لأن أحد الاصناف الخمسة ، الزوج والابوان ، والواحد يصح عليه نصيبه قطعاً ، فلزم الحصر . فان وقع الكسر على صنفين ، نظرنا في سهام كل صنف وعدد رؤوسهم . والأحوال ثلاثة . أحدها : أن لا يكون بين السهام والرؤوس موافقة في واحد من الصنفين ، فتترك رؤوس الصنفين بحالها . الثاني : أن تكون موافقة فيها ، فتدرد رؤوس كل صنف إلى جزء الوفق . الثالث : أن يكون الوفق في أحد الصنفين ، فتدرد رؤوسه إلى جزء الوفق ، وتترك رؤوس الآخر بحالها . ثم الرؤوس - مردودين أو أحدهما أو غير مردودين - إما أن يتأثلا ، فتضرب أحدهما في أصل المسألة بعولها ، وإما أن يتداخلا ، فتضرب أكثرهما في أصل المسألة بعولها ، وإما أن يتوافتا ، فتضرب جزء الوفق من أحدهما في جميع الآخر ، فما بلغ ضربته في أصل المسألة بعولها ، وإما أن يتباينا ، فتضرب أحدهما في الآخر ، فما حصل ضربته في أصل المسألة ، فما بلغ صحته منه . ويخرج من هذه الاحوال اثنا عشرة مسألة ، لأن في كل واحد من الأحوال الثلاثة أربع حالات ، والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة ، اثنا عشر . وإن وقع الكسر على ثلاثة أصناف أو أربعة ، نظرنا أولاً في سهام كل صنف وعدد رؤوسهم ، فحيث وجدنا الموافقة ، رددنا الرؤوس إلى جزء الوفق . وحيث لم نجد ، بقيناه بحاله . ثم يجيء في عدد الاصناف الأحوال الأربعة ، فكل عددين متماثلين ، تقتصر منها على واحد . وإن تماثل الكل ، اكتفينا بواحد وضربناه في أصل المسألة بعولها ، وكل عددين متداخلين تقتصر على أكثرهما ، وإن تداخلت كلها ، اكتفينا بأكثرها وضربناه في أصل المسألة بعولها ، وكل متوافقين

نضرب وفق أحدهما في الآخر ، فما بلغ ضربناه في أصل المسألة . وإن توافق الكل ،  
ففيه طريقان للفرّاضين . قال البصريون : نقف أحدهما وزد ماعده إلى جزء الوفق ،  
ثم ننظر أجزاء الوفق ، فنكتفي عند التامّل بواحد ، وعند التداخل بالأكثر ، وعند  
التوافق ، نضرب جزء الوفق من البعض في البعض . وعند التباين ، نضرب  
البعض في البعض ، ثم نضرب الحاصل في المدد الموقوف ، ثم ما حصل في أصل  
المسألة بمولها . وقال الكوفيون : نقف أحد الأعداد وتقابل بينه وبين آخر ،  
ونضرب وفق أحدهما في جميع الآخر ، ثم تقابل الحاصل بالمدد الثالث ، ونضرب  
وفق أحدهما في جميع الآخر ، ثم تقابل الحاصل بالمدد الرابع ، ونضرب وفق أحدهما  
في جميع الآخر ، ثم نضرب الحاصل في أصل المسألة بمولها ، وتسمى صورة  
توافق الأعداد : المسائل الموقوفة . وإن كانت الأعداد متباينة ، ضربنا عدداً  
منها في آخر ، [ ثم ] ما حصل في ثالث ، ثم ما حصل في الرابع ، ثم ما حصل في  
أصل المسألة بمولها . وإن شئت ضربت أحدهما في أصل المسألة بمولها ، ثم ما يحصل  
في الثاني ، ثم في الثالث ، ثم في الرابع . وإذا لم يكن بين السهام وعدد الرؤوس ،  
ولا بين أعداد الرؤوس موافقة ، سميت المسألة : صماء ، ولا فرق في الأعداد المتوافقة  
بين عدد وعدد ، فنقف أيها شئت ، والمدد الذي تصح منه المسألة بعد تمام العمل  
لا يختلف . فإن حصل اختلاف ، فاستدلّ به على الغلط ، وإن وافق أحد الأعداد  
الثلاثة الآخرَيْن والآخران متباينان ، لم يجوز أن نقف إلا الذي يوافقها ، ويسمى هذا  
الموقوف : المقيّد .

## فرع

هذا الذي ذكرناه ، بيان التصحيح . فإذا فرغت منه وأردت أن تعرف نصيب  
كل واحد من الصنف ، مما حصل من الضرب ، فله طرق .

أشهرها وأخفها : أن تضرب نصيب كل صنف من أصل المسألة في العدد المضروب في المسألة، ويعرف بعدد المنكسرين، فما بلغ، فهو نصيب ذلك الصنف، فتقسمه على عدد رؤوسهم، فالخارج بالقسمة هو نصيب كل واحد من ذلك الصنف .

مثاله : زوجتان ، وأربع جدات ، وست أخوات لأب ، هي من اثني عشر ، وتمول إلى ثلاثة عشر ، ويرجع عدد الجدات بالموافقة إلى اثنين ، والأخوات إلى ثلاث ، فيحصل اثنان واثنتان وثلاثة ، تسقط أحد المتماثلين ، وتضرب الآخر في ثلاثة ، تبلغ ستة ، تضربها في أصل المسألة بعولها ، تبلغ ثمانية وسبعين ، كان للزوجين من أصل المسألة ثلاثة ، فتضرب في ستة ، تبلغ ثمانية عشر ، فهو نصيبها . وإذا قسم ذلك على رؤوسها ، خرج تسعة ، وكان للجدات سهان ، تضربها في ستة ، تبلغ اثني عشر ، لكل واحدة ثلاثة ، وكان للأخوات ثمانية ، تضرب في ستة ، تبلغ ثمانية وأربعين ، لكل واحدة ثمانية .

**الطريق الثاني :** تقسم سهام كل صنف من أصل المسألة على عدد رؤوسهم ، فما خرج من القسمة ، يضرب في المضروب في أصل المسألة ، فما حصل ، فهو نصيب كل واحد من الصنف . ففي المثال المذكور ، يقسم نصيب الزوجتين على عدد رؤوسهما ، يخرج بالقسمة سهم ونصف ، يضرب في السنة المضروبة في المسألة ، تبلغ تسعة ، وهو نصيب كل زوجة ، ويقسم نصيب الجدات عليهن ، يخرج نصف سهم ، تضربه في الستة ، تكون ثلاثة ، فهو نصيب كل جدة ، وعلى هذا فقس الأخوات .

[ الطريق الثالث : تقسم العدد المضروب في المسألة على عدد رؤوس كل صنف ، فما خرج تضربه في نصيب ذلك الصنف ، فما بلغ فهو نصيب الواحد من ذلك الصنف ، ففي المثال المذكور تقسم الستة على عدد رؤوس الزوجتين ، يخرج ثلاثة ، تضربها في نصيبها من أصل المسألة وهو ثلاثة ، تبلغ تسعة ، وهو نصيب كل زوجة . وعلى هذا القياس .

[ الطويق ] الرابع : تقابل بين نصيب كل صنف وعدد رؤوسهم ، ونضبطا النسبة بينها ، وتأخذ بتلك النسبة في العدد المضروب في المسألة ، فهو نصيب كل واحد من ذلك الصنف ، ففي المثال المذكور ، نصيب الزوجتين ثلاثة وهما اثنان . والثلاثة مثل الاثنين ومثل نصفها ، فتأخذ مثل العدد المضروب في المسألة ، ومثل نصفه ، يكون تسعة ، وهو نصيب كل زوجة ، ونصيب الأخوات ثمانية ، وعددهن ستة ، والثمانية مثل الستة ، ومثل ثلثها ، فلكل أخت مثل العدد المضروب، ومثل ثلثه تكون ثمانية ، ونصيب الجدات اثنان مثل نصف عددهن ، فلكل جدة نصف العدد المضروب .

[ الطويق ] الخامس : ويعرف به نصيب كل واحد من الورثة قبل الضرب والتصحيح . إن كان الكسر على صنف ، فانظر إن لم يوافق سهامهم عددهم ، فنصيب كل واحد منهم بعدد سهام جميع الصنف من أصل المسألة ، ونصيب كل [ واحد ] من الأصناف الذين لا كسر عليهم ، بعدد رؤوس المنكسر عليهم إن كان لكل واحد منهم سهم واحد. وإن كان أكثر من سهم ، ضرب مالكل واحد منهم من أصل المسألة في عدد المنكسر عليهم ، فما حصل ، فهو نصيب كل واحد منهم . وإن وافق سهامهم عددهم ، فنصيب كل واحد من المنكسر عليهم بعدد وفق سهامهم من أصل المسألة ، ونصيب كل واحد ممن لم ينكسر عليهم وفق عدد الرؤوس المنكسر عليهم على ما ذكرناه .

مثاله : زوج ، وأخوان لأم ، وخمس أخوات لأب ، تمول من ستة إلى تسعة ، ونصح من خمسة وأربعين ، ونصيب كل أخت بعدد سهام جميعهن من أصل المسألة ، وهو أربعة ، ونصيب كل أخ خمسة بعدد رؤوس الأخوات المنكسر عليهن ، ونصيب الزوج خمسة عشر ، لأنه كان له أكثر من سهم ، وهو ثلاثة ، فتضرب في عدد رؤوسهن . ولو كان عدد الاخوات عشرة ، وافق سهامهن عددهن بالنصف ، وترد

عدهن إلى النصف ، ويكون نصيب كل أخت بعدد نصف ما لجميعهن من أصل المسألة ، وهو اثنان ، ويكون لكل أخ خمسة نصف عدد رؤوس الاخوات ، وللزوج ثلاثة مضروبة في نصف عدد رؤوسهن . أما إذا كان الكسر على صنفين ، ولم يكن بين الرؤوس والسهام موافقة ، أو كانت ، ورددت الرؤوس إلى وقفها ، فانظر في عدد الرؤوس ، ولها أحوال .

أحدها : أن يكونا متباينين ، فالحاصل من ضرب كل صنف في سهام الصنف الآخر من أصل المسألة هو نصيب كل واحد من الصنف المضروب في سهامهم ، والحاصل من ضرب عدد أحد الصنفين في الآخر ، إذا ضربته في نصيب الواحد [من] الذين لا كسر عليهم ، كان المبلغ نصيب [ذلك] الواحد من ذلك الصنف .

مثاله : خمس بنات ، وأربع زوجات ، وأربع جدات ، وأخ لأب ، هي من أربعة وعشرين ، وتصح من أربعائة وثمانين ، والكسر في البنات والزوجات ، ولا موافقة . فإذا ضربت رؤوس البنات في سهام الزوجات ، حصل خمسة عشر ، فهو نصيب كل زوجة . وإذا ضربت الزوجات في سهام البنات ، حصل أربعة وستون ، فهو نصيب كل بنت . وإذا ضربت البنات في الزوجات ، حصل عشرون . فإذا ضربته في نصيب كل واحد من الجدات ، كان عشرين ، لأن لكل واحدة واحداً ، فهو نصيب كل جدة . وكذلك نصيب الاخ . ولو كان بدل الاربع جدتان ، ضربت العشرين في اثنين ، فالحاصل نصيب كل جدة .

الحال الثاني : إذا كان عدد الرؤوس متوافقاً ، سواء تداخلاً ، أم لا ، فإذا ضربت وفق أحد المدينين في سهام الآخر ، كان الحاصل نصيب كل واحد من الصنف المضروب في سهامهم . وإذا ضربت وفق أحدهما في جميع الآخر ولا تداخل بينهما ، وضربت ما حصل في نصيب الواحد ممن لا كسر عليهم ، كان الحاصل نصيب الواحد

من ذلك الصنف ، وإن تداخلا ، ضربت أكثرهما في النصيب ، فما حصل ، فهو نصيب الواحد منهم .

مثاله : زوج ، وتسعة إخوة لأم ، وخمسة عشر أختاً لأب ، هي من ستة ، وتعمل إلى تسعة ، وتصح من أربعمائة وخمسة ، تضرب وفق عدد الاخوة في سهام الأخوات ، تبلغ اثني عشر ، فهو نصيب كل أخت ، ووفق عدد الاخوات في نصيب الاخوة ، تبلغ عشرة ، فهو نصيب كل أخ ، ووفق أحدهما في جميع الآخر ، تبلغ خمسة وأربعين ، تضربه في سهام الزوج ، وهي ثلاثة ، تبلغ مائة وخمسة وثلاثين ، فهو نصيب الزوج . فإن كان عدد الاخوة اثني عشر ، وعدد الاخوات ست عشرة ، فالسهم توافق الأعداد ، فترجع الاخوة إلى ستة ، والأخوات إلى أربعة ، للموافقة بالربيع ، وبين العددين موافقة بالنصف ، فتصح المسألة من مائة وثمانية . وإذا ضربت وفق الراجع من عدد الاخوة ، وهو ثلاثة ، في وفق سهام الأخوات ، وهو واحد ، كان الحاصل ثلاثة ، وهو نصيب كل أخت . وإذا ضربت وفق الراجع من عدد الاخوات ، وهو اثنان ، في وفق سهام الاخوة ، وهو واحد ، كان الحاصل اثنين ، وهو نصيب كل أخ . وإذا ضربت وفق أحد الراجعين في جميع الآخر ، حصل اثنا عشر ، فإذا ضربته في سهام الزوج من الأصل ، حصل ستة وثلاثون ، وهو نصيب الزوج .

الحال الثالث : إذا كان عدد الرؤوس متماثلاً ، فنصيب كل واحد من كل صنف يمدد ما كان بلقيمهم من أصل المسألة ، ونصيب كل واحد ممن لا كسر عليهم ، هو الحاصل من ضرب ما كان له في عدد أحد الصنفين المنكسر عليهم .

مثاله : خمس بنات ، وخمس جدات ، وأخ ، هي من ستة ، وتصح من ثلاثين ، ونصيب كل بنت مثل ما كان [ لهن ، وهو أربعة ، ونصيب كل جدة مثل ما كان لهن ، وهو واحد ، ونصيب الأخ هو الحاصل من ضرب ما كان ] له في خمسة ، وهو خمسة .

أما إذا كان الكسر على ثلاثة أصناف ، فانظر ، إن كانت أعداد الرؤوس متباينة ، فاعزل الصنف الذين تريد أن تعرف نصيبهم ، واضرب عدد الآخرين في الآخر ، فما بلغ فاضربه في نصيب الصنف الذين عزلتهم ، فما بلغ فهو نصيب كل واحد منهم ، واضرب عدد رؤوس الأصناف الثلاثة بعضه في بعض ، فما بلغ فاضربه في نصيب من انقسم عليهم نصيبهم من أصل المسألة ، فما بلغ فهو نصيب كل واحد منهم .

مثاله : أربع زوجات ، وثلاث جدات ، وخمس بنات ، وأخت لأب ، هي من أربعة وعشرين ، وتصح من ألف وأربعمائة وأربعين . فإذا أردت أن تعرف نصيب الزوجات ، فاعزلهن واضرب البنات في الجدات ، تبلغ خمسة عشر ، اضربه في نصيب الزوجات في الاصل ، تبلغ خمسة وأربعين ، فهو نصيب كل زوجة . وعلى هذا القياس حكم البنات . واضرب لمعرفة نصيب الأخت عدد الاصناف المنكسر عليهم بعضهم في بعض ، تبلغ ستين ، اضربه في نصيبها من أصل المسألة ، وهو واحد ، تبلغ ستين ، فهو نصيبها . وإن كانت الأعداد متوافقة أو متماثلة ، فالمعمل على قياس ما ذكرنا في الكسرين . وصورة التماثل هيئة ، وأما التوافق ، فكشع بنات ، وست جدات ، وخمسة عشر أختاً ، هي من ستة ، وتصح من خمسمائة وأربعين . فإذا أردت معرفة نصيب البنات ، فاعزلهن واضرب وفق أحد الصنفين من الجدات والاختوة في وفق الآخر ، تبلغ عشرة ، تضرب في نصيب البنات ، تبلغ أربعين ، فهذا نصيب كل بنت . وكذا تنزل الجدات وتضرب وفق أحد الصنفين الآخرين في وفق الثاني ، تبلغ خمسة عشر ، تضربها في نصيب الجدات ، تبلغ خمسة عشر ، فهو نصيب كل جدة . وتنزل الاختوة ، وتضرب وفق أحد الآخرين في وفق الثاني ، تبلغ ستة ، تضربها في نصيبهم ، تبلغ ستة ، فهو نصيب كل أخت .

النظر الثاني : في التناسخت .

فإذا مات عن جماعة ، ثم مات أحدهم قبل قسمة التركة ، فلهسألة حلال .  
أحدهما : أن تنحصر ورثة الميت الثاني في الباقيين ، ويكون إرثهم من الثاني مثل  
الارث من الاول ، فتجمل الميت الثاني كأن لم يكن ، وتقسّم التركة على الباقيين ،  
ويتصور ذلك إذا كان الارث عنها بالمصوبة ، كمن مات عن إخوة وأخوات من  
الاب ، ثم مات أحدهم عن الباقيين ، أو عن بنين وبنات ، ثم مات أحدهم عن إخوته  
وأخواته . وفيما إذا كان الارث عنها بالفرض في بعض الصور ، كمن ماتت عن زوج ،  
وأُم ، وأخوات مختلفات الآباء ، ثم نكح الزوج إحداهن ، فماتت عن الباقيين . وفيما إذا  
ورث بعضهم بالفرض وبعضهم بالمصوبة ، كمن مات عن أم ، وإخوة لأُم ، وممتق ،  
ثم مات أحد الاخوة عن الباقيين . ولا فرق بين أن يرث كل الباقيين من الثاني  
أو بعضهم ، كمن مات عن زوجة وبنين ، وليست أمهم<sup>(١)</sup> ، ثم مات أحد البنين عن الباقيين .  
الحال الثاني : أن لا يكون كذلك ، بأن لا ينحصروا ، إما لان الوارث غيرهم ،  
وإما لأن غيرهم يشركهم ، وإما لاختلاف مقادير استحقاقهم ، فنصحح مسألتى الأول  
والثاني جميعاً ، وننظر في نصيب الثاني من مسألة الأول . فان انقسم نصيبه على  
مسألته ، فذاك ، وإلا ، فنقابل نصيبه بمسألته المصححة ، إن كان بينها موافقة ، ضرب  
أقل جزء الوفق من مسألة الثاني في جميع مسألة الاول . وإن لم يكن ، ضرب جميع  
مسألته في جميع مسألة الأول ، فما بلغ ، صحت منه المسألتان . وإذا أردت معرفة  
نصيب كل واحد من الورثة بما حصل من الضرب ، فقل : كل من له شيء من  
المسألة الأولى ، يأخذه مضروباً فيما ضربته في المسألة الاولى ، وهو جميع المسألة  
الثانية أو وقها . ومن له شيء من الثانية ، يأخذه مضروباً في نصيب الميت الثاني  
من المسألة الأولى ، أو في وفق النصيب إن كان بين مسألته ونصيبه وفق .

(١) أي : وليست الزوجة أم البنين ، بل غيرها .

مثاله : زوج، وأختان لاب ، ماتت إحداهما عن الاخرى وعن بنت ، المسألة  
الاولى من سبعة ، والثانية من اثنين ، ونصيب الميت الثاني من الاول اثنان .  
زوجة ، وثلاث بنين، وبنت ، ثم ماتت البنت عن أم وثلاثة إخوة ، وهم الباقون  
من ورثة الاول ، فالاولى من ثمانية ، والثانية تصح من ثمانية عشر ، ونصيب  
الميتة من الاول سهم لا يوافق ، فتضرب الثانية في الارلى ، تبلغ مائة وأربعة وأربعين ،  
للزوجة سهم مضروب في ثمانية عشر ، ولكل ابن سهران في ثمانية عشر ، تبلغ  
سنة وثلاثين ، وللأم من الثانية ثلاثة مضروبة في سهم الميتة وهو واحد ، ولكل  
أخ خمسة ، فحصل الأم من المسألين أحد وعشرون ، ولكل أخ أحد وأربعون .  
جدتان ، وثلاث أخوات متفرقات ، ثم ماتت الاخت الأم عن أخت لام ، وهي  
الاخت للأبوين في المسألة الاولى ، وعن أختين لابوين ، وعن أم أم وهي إحدى  
الجدتين ، فالاولى من اثني عشر ، والثانية من ستة ، ونصيب الميتة من الاولى  
سهران ، ونصيبها ومسألتها يتوافقان بالنصف ، فتضرب نصف مسألتها في الاولى ،  
تبلغ ستة [ وثلاثين ، كان للجدتين سهران ، تضربها في ثلاثة ، تبلغ ستة ، وكذا الاخت  
الأب ، وكان الأخت من الابوين ستة ] ، تضربها في ثلاثة ، تبلغ ثمانية عشر ،  
ولها من الثانية سهم مضروب في وفق نصيب الميتة وهو سهم ، والأختين الأبوين  
أربعة مضروبة في سهم ، وللجدة سهم في سهم ، فحصل للأخت الوارثة في المسألين  
تسعة عشر ، وللجدة الوارثة فيها أربعة .

### فرع

لو مات ثالث قبل قسمة التركة ، فلك طريقان. أحدهما : تصحح المسائل الثلاث ،  
وتأخذ نصيب الميت الثالث من الاولين ، وتقابله بما صحت منه مسألته ، فإن انقسم

نصيبه على مسأله ، فذاك ، وإلا ، فإن توافقا ، ضربت وفق مسأله فيما صحت منه الاوليان . وإن تباينا ، ضربت مسأله فيه . وعلى هذا القياس تعمل إدامات رابع وخامس قبل القسمة . ثم من كان له شيء من المسألتين الاوليين ، أو من أحدهما ، أخذه مضروباً في الثالثة ، أو في وفقها ، ومن كان له شيء من الثالثة ، أخذه مضروباً في نصيب الثالث من المسألتين الاوليين ، أو في وفقه .

الطريق الثاني : أن تصحح كل مسألة برأسها ، وتقابل نصيب كل ميت بمسأله ، فمن انقسم نصيبه على مسأله ، فلا اعتداد بمسأله . ومن لم ينقسم ، [حفظت] مسأله بتمامها إن لم توافق نصيبه ، أو وفقها إن توافقا ، وفعلت بها ما تفعل بأعداد الأصناف المنكسر عليهم مسأله من المسألة الواحدة ، فما حصل ضربته في المسألة الأولى ، فما حصل قسمته ، فتضرب مالكل واحد من الأولى في المدد المضروب فيها ، فما خرج فهو له إن كان حياً ، ولورثته إن كان ميتاً .

مثاله : زوجة ، وبنت ، وثلاثة بني ابن ، ثم ماتت البنت عن زوج ، وأخ لأم ، وأم وهي الزوجة ، ثم مات أحد ابني الابن عن زوجة ، وبنت ، وابن ابن ، وجدة ، وهي الزوجة في المسألة الأولى ، ثم مات آخر عن هذه الجدة ، وعن خمسة بنين وخمس بنات ، فالأولى ، من ثمانية ، والثانية ، من ستة ، والثالثة ، من أربعة وعشرين ، والرابعة ، من ثمانية عشر ، ونصيب البنت يوافق مسألتها بالنصف ، فترد مسألتها إلى ثلاثة ، فإذاً معنا ثلاثة ، وثمانية عشر ، وأربعة وعشرون ، والثلاثة داخله في أربعة وعشرين ، فتقتصر عليها ، وهي توافق ثمانية عشر بالسدس ، فتضرب سدس أحدهما في جميع الآخر ، تبلغ اثنين وسبعين ، تضربها في مسألة الميت الأول وهي ثمانية ، تبلغ خمسمائة وستة وسبعين ، ومنها تصح المسائل ، فمن له شيء من الأولى ، يضرب نصيبه في اثنين وسبعين ويقسم على ورثته .

زوجة وثلاثة إخوة ، ثم مات أحدهم عن ابنين ، والثاني عن ابنين وبنت ،  
والثالث عن ابن وبنت ، فالأولى من أربعة ، والثانية ، من اثنين ، والثالثة ،  
من خمسة ، والرابعة ، من ثلاثة ، والسهام لاتوافق المسائل ، فتضرب المسائل الثلاث بعضها  
في بعض ، تبلغ ثلاثين ، تضربه في المسألة الأولى ، تبلغ مائة وعشرين ، للزوجة  
منها سهم في ثلاثين ، ولكل أخ كذلك . فما الأول لابنيه ، لكل واحد خمسة  
عشر . ومالثاني لابنيه وبنته ، لكل ابن اثنا عشر ، وللبنت ستة . ومالثالث  
ابن ابته وبنته ، له عشرون ، ولها عشرة .

### فرع

هذا الذي ذكرنا ، تصحيح النسخات . قال الفرضيون : وقد يمكن اختصار  
الحساب بمد الفراغ من عمل التصحيح ، وذلك إذا كانت أنصباء الورثة كلشها  
متماثلة ، فترد المسألة إلى عدد رؤوسهم ، وكذلك إذا كانت متوافقة بجزء صحيح ،  
فيؤخذ ذلك الوفق من نصيب كل واحد ، يقسم المال بينهم على ذلك العدد ، كزوجة ،  
وبنت ، وثلاثة بنين منها ، ثم مات أحد البنين عن الباقيين ، فالمسألة الأولى ، من ثمانية ،  
والثانية ، من ستة ، ونصيب الميت الثاني سهان يوافقان مسألته بالنصف ، فتضرب نصف  
مسألته في الأولى ، تبلغ أربعة وعشرين ، للزوجة ثلاثة ، وللبنت ثلاثة ، ولكل  
ابن ستة ، ومن نصيب الثاني ، للأُم سهم ، والأخت سهم ، ولكل أخ سهان ، فمجموع  
مالأُم أربعة ، وللأخت كذلك ، ولكل أخ ثمانية ، فالأنصباء متوافقة بالربيع ،  
فتأخذ ربع كل نصيب ، يبلغ المجموع ستة ، فتقسم المال عليها اختصاراً . أما إذا  
لم يكن بين الأنصباء موافقة ، أو وافق بعضها فقط ، فلا يمكن الاختصار .  
المقصود الثاني : قسمة التركات ، وله أصل وفروع متشعبة . أما الأصل ،

فان كانت التركة دراهم أو دنانير أو غيرها مما ينقسم بالأجزاء، كالمكليات والموزونات، قسمت عينا بين الورثة . وإن كان مما لا ينقسم بالأجزاء، كالبيد والجواري والدواب، قوّم ثم قسم بينهم بالقيمة ، فما أصاب كل واحد من القيمة فله بقدرها من القوّم . وطريقه: أن يُنظر في التركة ، أهى عدد صحيح من الدراهم وغيرها ، أم عدد وكسر ؟ فان كان الأول ، قابلت التركة بالمسألة بعولها إن عالت . فان تماثلا ، فلا اشكال ، وإلا ، فان تباينا، فاضرب نصيب كل وارث من أصل المسألة بعولها، أو بما صحت منه المسألة في عدد التركة ، فما بلغ فاقسمه على أصل المسألة بعولها، أو على ما صحت منه المسألة ، فما خرج من القسمة، فهو نصيب ذلك الوارث . وإن شئت قسمت التركة أولاً على أصل المسألة بعولها ، أو على ما صحت منه ، فما خرج بالقسمة ، فاضربه في سهم كل وارث ، فما بلغ فهو نصيبه . وإن كانا متوافقين ، فان عملت كما عملت في التباينين ، حصل الفرض ، وإن أردت الاختصار ، فخذ وفقها ، واضرب سهم كل وارث في وفق التركة ، فما بلغ فاقسمه على وفق المسألة ، فما خرج فهو نصيبه من التركة . وإن شئت فاقسم وفق التركة على وفق المسألة ، فما خرج فاضربه في سهم كل وارث ، فما بلغ فهو نصيبه . وإذا فرغت من العمل ، امتحنت صحته ، بأن تجمع ما أصاب كل واحد من الورثة ، وتنظر هل المجموع مثل التركة ، أم لا ؟

### الأمثلة :

زوج ، وأم ، وأختان لأب ، وأخوان لأم ، والتركة ستون ديناراً ، فالمسألة من ستة ، وتمول إلى عشرة . فان شئت ضربت سهام الزوج في ستين ، تبلغ مائة وثمانين ، تقسمها على المسألة ، يخرج ثمانية عشر ، فهو نصيب الزوج ، وتضرب نصيب الأم في ستين ، يكون ستين ، تقسه على المسألة ، يخرج ستة ، فهو نصيبها . وتضرب نصيب الاخوين فيها يكون مائة وعشرين ، تقسمه على المسألة ، يخرج اثنا عشر ،

فهو نصيبها ] وتضرب نصيب الاختين ، يكون مائتين وأربعين ، تقسمها على المسألة ، يخرج أربعة وعشرون ، فهو نصيبها ] . وإن شئت قسمت التركة على المسألة ، يخرج ستة ، تضربها في سهام كل وارث ، يخرج ما ذكرنا .

زوج ، وأم ، وأخت لاب ، والتركة أربعة دراهم . المسألة تعول إلى ثمانية ، تضرب نصيب الزوج في التركة ، يكون اثني عشر ، تقسمه على سهام المسألة ، يخرج السهم درهم ونصف ، وكذلك نصيب الاخت . وتضرب نصيب الام وهو سهان في أربعة ، تبلغ ثمانية تقسم على المسألة ، يخرج واحد ، فهو نصيبها .

ثلاث زوجات ، وأربعة إخوة لام ، وخمس أخوات لاب ، والتركة خمسة وسبعون ديناراً . المسألة تعول إلى خمسة عشر ، وتوافق التركة بأجزاء خمسة عشر ، فتردها إلى جزء الوفق ، فتعود التركة إلى خمسة ، والمسألة إلى واحد ، ثم إن شئت ضربت سهام الزوجات ، وهي ثلاثة ، في وفق التركة ، وهو خمسة ، تبلغ خمسة عشر ، فهو للزوجات . وضربت سهام الاخوة ، وهي أربعة ، [ في الخمسة ] ، تبلغ عشرين ، فهو نصيبهم ، وسهام الاخوات ، وهي ثمانية ، في الخمسة ، تبلغ أربعين ، فهو نصيبهن . وإن شئت قسمت وفق التركة ، وهو خمسة ، على وفق المسألة وهو واحد ، يخرج خمسة ، تضرب في سهام كل وارث ، يكون على ما ذكرنا .

### فرع

فإن كانت التركة عدداً وكسراً ، نظر ، إن كان الكسر واحداً ، ضربت مخرج ذلك الكسر في الصحاح ، فما خرج فرداً عليه الكسر ، واقم المجموع على الورثة كما تقسم الصحاح ، ثم اجعل ما خرج بالقسمة بمدد مخرج ذلك الكسر واحداً صحيحاً ، وأضف إليه الباقي .

مثاله : زوج وأختان ، والتركة عشرة دراهم ونصف ، تضرب مخرج النصف ، وهو اثنان ، في العشرة ، تبلغ عشرين ، وتزيد على النصف واحداً ، فكان التركة أحد وعشرون صحاحاً ، تعمل بها عمك بالصحاح ، فيخرج الزوج تسعة أنصاف هي أربعة دراهم ونصف ، ولكل أخت ستة أنصاف وهي ثلاثة دراهم . ولو كانت المسألة بجهاها ، والتركة ثمانية وثلاثة أرباع ، ضربت مخرج الربع ، وهو أربعة ، في الثمانية ، تبلغ اثنين وثلاثين ، تزيد عليه الكسر ، وهو ثلاثة ، تبلغ خمسة وثلاثين ، تقسم كقسمة الصحاح ، يخرج للزوج خمسة عشر ، وهو ثلاثة دراهم وثلاثة أرباع درهم ، ولكل أخت عشرة ، وهي درهما ونصف .

وإن كان مع الصحاح كسران ، كربع وسدس ، أخذت مخرج مجموعها ، وهو اثنا عشر ، وضربته في الصحاح ، وتمت العمل كما ذكرنا .

## فصل

وأما الفروع المشعبة ، فتتنوع أنواعاً كثيرة ، نذكر منها مسائل إن شاء الله تعالى .  
مسألة : أخذ بعض الورثة قدراً معلوماً من التركة ، وأردت معرفة جملتها ، فأقم سهام المسألة بعولها إن عالت ، ثم إن شئت ضربت المأخوذ في سهام المسألة ، فما بلغ قسمته على سهام الآخذ ، فما خرج بالقسمة فهو جملة التركة . وإن شئت قسمت المأخوذ على سهام الآخذ ، وضربت الخارج من القسمة في سهام المسألة ، فما بلغ فهو التركة .

مثاله : زوج ، وأم ، وأختان لاب ، وأخذ الزوج بمقه ثلاثين ديناراً ، إن شئت ضربت الثلاثين في سهام المسألة وهي ثمانية ، يكون مائتين وأربعين ، تقسم على سهام الزوج ، وهي ثلاثة ، يخرج ثمانون ، فهو التركة . وإن شئت قسمت الثلاثين على سهامه ،

يخرج عشرة ، تضربها في سهام المسألة تبلغ ثمانين .  
ولك طريق آخر ، وهو أن تنظر فيما بين سهام الآخذ وسهام الباقي من النسبة ، وتزيد على المأخوذ مثل نسبة سهامهم من سهامه ، فهو جملة التركة . ففي المثال المذكور ، سهام باقي الورثة مثل سهام الزوج ، ومثل ثلثيها ، فتزيد على الثلاثين مثلها ومثل ثلثيها ، تبلغ ثمانين .  
مسألة : زوجة ، وأم ، وثلاث أخوات متفرقات ، والتركة ثلاثون درهماً وثوب ، أخذت الزوجة الثوب بنصيبها برضى الورثة ، كم قيمة الثوب وجملة التركة ؟ فالطريق فيها وفي أخواتها ، أن تقيم أصل المسألة بعولها إن عالت ، وهذه المسألة تعول إلى خمسة عشر . ثم لك طريقان . أحدهما : أن تضرب سهام الزوجة من المسألة في عدد الدراهم فتبلغ تسعين ، فتقسم التسعين على ما بقي من سهام المسألة بعد سهام الزوجة ، وهي اثنا عشر ، يخرج سبعة ونصف ، فهو قيمة الثوب . وإن شئت قسمت الدراهم على باقي سهام الورثة ، وهي اثنا عشر ، يخرج درهماً ونصف ، تضربه في سهام الزوجة ، تبلغ سبعة ونصفاً . وإن شئت نسبت سهامها إلى سهام الباقي ، فإذا هي ربع سهام الباقي ، فتأخذ ربع الثلاثين ، وهو سبعة ونصف ، فهذه ثلاثة أوجه .

الطريق الثاني : طريق الجبر ، تقول : إذا أخذت بخمس التركة ثوباً ، فجملة التركة خمسة أثواب ، وهي تعدل ثوباً وثلاثين درهماً ، فتسقط ثوباً بثوب ، فتبقى أربعة أثواب في مقابلة ثلاثين درهماً ، فتعلم أن الثوب الواحد سبعة ونصف . أو تقول : خمس التركة خمس [ ثوب ] وستة دراهم ، وقد أخذت بالخمسة ثوباً ، فهو يعدل خمس ثوب وستة دراهم ، [ تسقط الخمس بالخمسة ، يبقى أربعة أخماس ثوب في مقابلة ستة دراهم ] ، فنكمل الثوب بأن تزيد على الأربعة ربعها ، وتزيد على المعدل ربعه ، وذلك سبعة ونصف . ولو كانت المسألة بحالها ، وأخذت مع الثوب خمسة دراهم ، فعلى الطريق الأول ،

تنقص الخمسة من الثلاثين ، يبقى خمسة وعشرون ، ثم تضرب نصيبها من المسألة في الخمسة والعشرين ، تكون خمسة وسبعين ، تقسم على سهام الباقيين ، وهي اثنا عشر ، يخرج ستة دراهم وربع ، وهو نصيبها من التركة . فإذا نقصت منها الخمسة ، يبقى درهم وربع ، وهو قيمة الثوب . وبالجزء تقول : أخذت بخمس التركة ثوباً وخمسة دراهم ، فجميع التركة خمسة أثواب وخمسة وعشرون درهماً ، تمدل ثوباً وثلاثين درهماً ، فتسقط ثوباً بالثوب ، وخمسة وعشرين بالخمسة والعشرين ، يبقى أربعة أثواب في مقابلة خمسة دراهم ، فالثوب الواحد درهم وربع . ولو كانت المسألة بحالها ، وأخذت الثوب وزدت ستة دراهم ، فعلى الطريق الأول ، تزداد الستة المردودة على الثلاثين ، وتضرب سهام الزوجة في الستة والثلاثين ، تبلغ مائة وثمانية ، تقسم على اثني عشر ، يخرج بالقسمة تسعة ، فهو نصيبها من التركة . فإذا زدت ستة على التسعة ، فهي قيمة الثوب . وعلى طريق الجزر يقال : أخذت بخمس التركة ثوباً إلا ستة دراهم ، فجميع التركة خمسة أثواب إلا ثلاثين درهماً ، تمدل ثوباً وثلاثين درهماً ، فتكمل الثياب بثلاثين درهماً ، ويزاد مثل ذلك على المدبل ، فتصير خمسة أثواب معادلة ستين درهماً وثوب ، تسقط ثوباً بالثوب ، يبقى أربعة أثواب في مقابلة ستين درهماً ، فالثوب الواحد خمسة عشر . ولو كانت بحالها ، والتركة ثلاثون وثوب وعبد وخاتم ، أخذت الزوجة بنصيبها الثوب ، والأم العبد ، والأخت للأم الخاتم ، فعلى الطريق الأول ، تضرب سهام الزوجة ، وهي [ ثلاثة ] ، في ثلاثين ، تبلغ تسعين ، تقسمها على الثمانية التي للباقيين ، يخرج بالقسمة أحد عشر وربع ، أو تقسم الثلاثين على الباقي من المسألة بعد سهام الزوجة والأم والأخت للأم ، وهو ثمانية ، يخرج ثلاثة وثلاثة أرباع ، تضربها في سهام الزوجة ، تبلغ أحد عشر وربعاً ، فهو قيمة الثوب ، وفي سهمي الأم تبلغ سبعة ونصفاً ، فهو قيمة العبد ، وكذلك قيمة الخاتم . وبالجزء يقال : أخذت الزوجة بالخمسة ثوباً ،

والأم بثاني الخمس عبداً ، والأخت بمثله خاتماً ، بقي من السهام ثمانية ، وهي خمساً وثلاثاً وخمس ، يكون ثوبين وثلاثي ثوب ، فالجملة ثلاثة أثواب وثلاثا ثوب وعبد وخاتم ، وهي تعدل ثوباً وعبداً وخاتماً وثلاثين درهماً ، تسقط ثوباً بالثوب ، والعبد بالعبد ، والخاتم بالخاتم ، يبقى ثوبان وثلاثا ثوب في مقابلة ثلاثين درهماً ، فالواحد يعدل أحد عشر وربما . ولو كانت بحالها ، والتركة ثلاثون وثوبان يتفاوتان في القيمة بدرهمين ، وأخذت الزوجة بنصيبها الثوب الأدنى على الطريق الأول ، يزيد التفاوت بينها على الدرهم ، فتصير اثنين وثلاثين ، تضرب سهام الزوجة فيها ، يكون ستة وتسعين ، تقسمها على الباقي من سهام المسألة بعد إسقاط نصيب الزوجة وهو ثلاثة ، وبعد إسقاط مثله للثوب الآخر ، فالباقي تسعة يخرج من القسمة عشرة دراهم وثلاثا درهم ، فهو قيمة ما أخذته . وبالجزء تقول : أخذت بالخمسة ثوباً ، فالجميع خمسة أثواب تعدل التركة ، وهي ثوبان واثنان وثلاثون درهماً ، تسقط ثوبين بثوبين ، يبقى ثلاثة أثواب تعدل اثنين وثلاثين درهماً ، فالواحد يعدل عشرة وثلاثين . ولو أخذت الزوجة بنصيبها الثوب الأعلى ، فتزيد الدرهمين على اثلاثين ، تصير التركة اثنين وثلاثين درهماً وثوبين متساويين ، أخذت الزوجة بثلاثة أسهم ثوباً ودرهمين ، فيخص ثلاثة أسهم [أخرى] مثل ذلك . فإذا أسقطناها ، بقي من سهام المسألة تسعة ، ومن التركة ثمانية وعشرون درهماً ، تضرب سهام الزوجة في ثمانية وعشرين ، تبلغ أربعة وثمانين ، تقسمها على التسعة الباقية ، يخرج تسعة وثلاث ، فهو قيمة الثوب الأعلى ، وقيمة الأدنى سبعة وثلاث ، وجميع التركة ستة وأربعون درهماً وثلاثان .

مسألة : ابنان والتركة ثوبان بينها تفاوت دينارين ، أخذ أحدهما ثلاثة أرباع الأعلى ، كم قيمة كل واحد ؟ فطريقه : أن تزيد التفاوت عليها ، فتجعل التركة ثوبين ودينارين ، ولكل ابن ثوب ودينار ، وقد أخذ أحدهما ثلاثة أرباع ثوب وديناراً

ونصفاً ، فتقابل به حقه وهو ثوب ودينار ، وتسقط ثلاثة أرباع ثوب بثلمها ، وديناراً بدينار ، يبقى ربع ثوب في مقابلة نصف دينار ، فالثوب الكامل يعدل دينارين ، فيها قيمة الأدنى ، وقيمة الأعلى أربعة ، وجملة التركة ستة .

مسألة : زوج ، وابن ، أخذ الزوج بميراثه وبدن له على الميتة ثلث المال ، المسألة من أربعة ، تسقط منها سهم الزوج ، يبقى ثلاثة تضربها في مخرج الكسر المذكور ، وهو ثلاثة ، تبلغ تسعة ، منها تخرج المسألة ، للزوج ثلاثة ، وللابن ستة . وإذا كان للابن بثلاثة أسهم ستة ، كان للزوج بسهم اثنان ، فإثنان إرث ، وواحد دين . ونقول بطريق آخر : المسألة من أربعة ، والدين شيء ، فجملة التركة أربعة أسهم وشيء ، منها سهم وشيء ثلث المال ، وثلاثة أسهم ثلثاه ، والثلث يعدل نصف الثلثين . فإذا سهم وشيء يعدل سهماً ونصف سهم ، السهم بالسهم ، يبقى شيء في مقابلة نصف سهم ، فتعلم أن الشيء المضموم إلى السهام الأربعة نصف سهم . فإذا بسطناها أنصافاً كانت تسعة .

مسألة : ابن وبنت ، انتهبا التركة ، ثم ردَّ كل واحد منها على صاحبه ربع ما انتهب ، فوصل كل واحد إلى حقه من الميراث ، يجمل ما انتهبه الابن أربعة أشياء ، وما انتهبه البنت أربعة دنانير . فإذا ردَّ الابن ربع ما انتهبه ، وأخذ منها ربع ما انتهبه ، حصل في يده ثلاثة أشياء ودينار ، وفي يدها ثلاثة دنانير وشيء ، ومعلوم أن حقه ضعف حقها ، فضعف مامعها مثل مامعه ، وضعف مامعها ستة دنانير وشيئان ، تعدل ثلاثة أشياء وديناراً ، فتسقط ديناراً بدينار ، وشيئين بشيئين ، يبقى خمسة دنانير تعدل شيئاً ، ففرغنا أن قيمة الشيء خمسة ، وقيمة الدينار واحد ، وجملة التركة أربعة أشياء وأربعة دنانير ، فيكون أربعة وعشرين ، ما انتهبه الابن عشرون ، وما انتهبه البنت أربعة . فإذا دفع إليها خمسة وأخذ منها واحداً ، كان معه ستة عشر ، ومعها ثمانية . وتعرف هذه المسألة ونظائرهما بـ «مسألة الشهي» .

## فصل

### في مسائل [ من ] الحساب ، تتعلق بأبواب سبقت أحكامها

إحداها : سبق أن المفقود إذا مات له قريب ، [ وخلف ] ورثة أيضاً حاضرين ،  
يؤخذ في حق الجميع بالأسول من حياة المفقود وموته في إسقاطه وفي دفع الأقل إليه .  
وطريق معرفة الأقل : أن تصحح المسألة على تقديري حياته وموته ، وتضرب إحداها  
في الأخرى إن لم تتوافقا ، فإن توافقتا ، ضربت وفق إحداها في جميع الأخرى ، ثم كل من  
ورث على التقديرين تضرب ما يرثه من كل مسألة في الأخرى ، أو [ في ] وقفها ،  
وتصرف إليه الأقل مما حصل من الضريين .

مثاله : أختان لاب ، وعم ، وزوج مفقود . فإن كان حياً ، فهي من سبعة ،  
وإلا ؛ فمن ثلاثة ، ولا موافقة بينها ، فتضرب أحدهما في الآخر ، يبلغ أحداً وعشرين ،  
للأختين [ من ] مسألة الحياة أربعة في ثلاثة باثني عشر ، ومن مسألة الموت سهان  
في سبعة بأربعة عشر ، فيصرف إليهما اثنا عشر ، ويوقف الباقي ، فإن عُرِف حياة  
الزوج ، دُفع إليه ، وإن عُرِف موته ، فسهران من الموقوف للأختين ، والباقي للعم .  
أم ، وزوج ، وأختان لاب ، وابن مفقود . فإن كان حياً ، فالسألة من اثني عشر ،  
وإن كان ميتاً ، عالت إلى ثمانية ، وهما متوافقان بالربع ، فتضرب ربع أحدهما في  
الآخر ، تبلغ أربعة وعشرين ، للأم [ من ] مسألة الحياة سهان مضروبان في وفق  
مسألة الموت ، تكون أربعة ، ومن مسألة الموت سهم في وفق مسألة الحياة ، تكون  
ثلاثة ، فتعطى ثلاثة ، والزوج من الحياة ثلاثة في وفق الموت ، تكون ستة ، ومن  
الموت ثلاثة في وفق الحياة ، تكون تسعة ، فيعطى ستة ، ويوقف الباقي .

[ المسألة ] الثانية : طريق تصحيح مسائل الخنثى على جميع الحالات ،

وطلب الاقل المتيقن : أن تقيم المسألة على جميع الحالات . فإن كان الخشبي واحداً ، فله حالان . إما ذكر ، وإما أنثى . وإن كان خنثيان ، فلهما ثلاثة أحوال ، لأنها ذكيران أو أنثيان ، أو ذكر وأنثى ، ولثلاثة خنثائي أربعة أحوال ، وعلى هذا القياس . فإذا ضبطت أصل كل حال ، فخذ اثنين منها ، وانظر أهما متماثلان ، أم متداخلان ، أم متوافقان ، أم متباينان ؟ واعمل فيها عملك عند الانكسار على فريقين ، ثم قابل الحاصل ممك بأصل ثا ، وهكذا تفعل حتى تأتي على آخرها ، ثم إن لم يكن في المسألة صاحب فرض ، صحت بما عندك ، وإن كان ، ضربته من مخرج الفرض ثم قسمت .

مثاله : ولدان خنثيان ، إن كانا ذكرين ، فالمسألة من اثنين . أو أنثيين ، فمن ثلاثة ، وكذا الذكر والانثى ، فنسقط أحد الثلاثين ، وتضرب الأخرى في اثنين ، تبلغ ستة ، تعطي كل واحد اثنين ، لانه الاقل .

زوج ، وولدان خنثيان ، تضرب الستة التي صحت منها مسألتها عند انفردهما في مخرج الربع ، تبلغ أربعة وعشرين ، للزوج منها ستة ، ولكل واحد منها ستة ، لاحتمال أنوثته وذكره الآخر .

ابن ، وولدان خنثيان ، إن كانا ذكرين ، فمن ثلاثة . أو أنثيين ، فمن أربعة . أو ذكراً وأنثى ، فمن خمسة ، وكلها متباينة ، فتضرب بعضها في بعض ، تبلغ ستين ، للابن عشرون ، ولكل واحد منها اثنا عشر ، لاحتمال أنوثته وذكره الآخر .

قلت : ثلاثة أولاد خنثائي ، إن كانوا ذكوراً ، فمن ثلاثة ، أو إناثاً ، تصح من تسعة ، أو ذكراً وأنثيين ، فمن أربعة ، أو عكسه ، فمن خمسة ، والثلاثة داخلية في التسعة ، فتضرب الاعداد الثلاثة بعضها في بعض ، تبلغ مائة وثمانين ، منها تنقسم ، تعطي كل واحد سهماً من خمسة في أربعة ، ثم في تسعة وستة وثلاثين . فإن بان واحد أنثى ، لم ترده ، لبقاء الاحتمال ، وتريد صاحبيه كل واحد تمام أربعين إذ أسوأ

أحوالهما أن يكونا أنثيين . فان بان أحد الآخرين أنثى، لم تردهما، وتزيد الأول تمام الاربعين . فان بان الثالث أنثى ، فلا زيادة لهن . وإن بان ذكراً ، تم له تسعون ، ولكل واحد منها خمسة وأربعون . والله أعلم

[ المسألة ] الثالثة : في تصحيح مسائل الحمل تقريباً على أن أكثره أربعة ، وأن من ليس له فرض مقدّر كالأولاد ، يأخذ مع الحمل شيئاً ، فقمام المسألة على تقدير ولد واحد ، وله حلال ، لأنه ذكر أو أنثى ، وعلى تقدير ولدين، ولهما ثلاثة أحوال ، وعلى تقدير ثلاثة، ولهم أربعة أحوال ، وعلى تقدير أربعة ، ولهم خمسة أحوال ، ثم ينظر في الاعداد ، ويكتفى بما تماثل بواحد ، وبما تداخل بالأكثر ، وبما توافق بجزء الوفق ، وتترك المتباينة بحالها ، وتضرب ما حصل من الأعداد بعضها في بعض ، فما بلغ ، صحت منه القسمة ، ويعطى الموجود على تقدير الأضر .

[ المسألة ] الرابعة : في تصحيح مسائل الاستهلال . فاذا مات عن ابن وزوجة حامل ، فولدت ابناً وبناتاً ، واستهل أحدهما فوجد ميتين ، ولم يعلم المستهل ، فقد سبق أنه يعطى كل وارث أقل ما يستحقه . وطريق معرفته أن يقال : المسألة الأولى تصح من ستة عشر إن [ كان ] المستهل هو الابن ، للزوجة سهبات ، ولكل ابن سبعة ، ومسألة الابن المستهل من ثلاثة ، والسبعة لاتنقسم على الثلاثة ، ولاتوافقها ، فتضرب ثلاثة في ستة عشر ، تبلغ ثمانية وأربعين ، للزوجة الثمن ستة ، ولكل ابن أحد وعشرون ، للأم منها سبعة ، وللأخ أربعة عشر ، فيجتمع للأم منها ثلاثة عشر ، وللأخ خمسة وثلاثون . وإن كانت البنت هي المستهلة ، فالمسألة الأولى تصح من أربعة وعشرين ، للبنت منها سبعة ، ومسألتها من ثلاثة ، ولاتصح السبعة على ثلاثة ولاتوافقها ، فتضرب ثلاثة في أربعة وعشرين ، تبلغ اثنين وسبعين ،

للرأة الثمن تسعة ، وللإبن اثنان وأربعون ، ولابنت أحد وعشرون ، للأم منها سبعة ، وللأخ الباقي ، فيجتمع للأم ستة عشر ، وللأخ ستة وخمسون وهما متوافقان بالثمن ، فترد ما صحت منه مسألة البنت وهو اثنان وسبعون إلى ثمنها وهو تسعة ، للأم منها سهران ، وللإبن سبعة . فأنهى الأمر إلى أن المسألة على تقدير استهلاك الإبن صحت من ثمانية وأربعين ، وصحت مسألة البنت من تسعة ، وهما متوافقان بالثلث ، فتضرب ثلث أحدهما في الآخر ، تبلغ مائة وأربعة وأربعين ، منها تصح في الحالين ، للأم بتقدير استهلاك الإبن تسعة وثلاثون ، وبتقدير استهلاك البنت اثنان وثلاثون ، فتعطى الأقل ، وللإبن بتقدير استهلاك الإبن مائة وخمسة ، وبتقدير استهلاك البنت مائة واثنى عشر ، فتعطى الأقل ، ويوقف الباقي وهو سبعة أسهم بينها .

## فرع

### لابن الحداد

مات عن زوجة حامل وأخوين ، فولدت ابناً ، ثم صودف ميتاً ، فقالت الزوجة : انفصل حياً ثم مات ، نظر ، إن صدقها ، فهذا رجل خلف زوجة وابناً ، ثم مات الإبن وخلف أمّاً وعمين ، فتصحان من أربعة وعشرين . وإن كذباها ، فالقول قولها مع يمينها ، وتصح من ثمانية . وإن صدقها أحدهما وكذباها الآخر ، حلف المكذب وأخذ تمام حقه لو كذباها ، وهو ثلاثة من ثمانية ، والباقي ، وهو خمسة ، يقسم بين المصدق والزوجة على النسبة الواقعة بين نصيبها لو صدقها ، وذلك لاتفاقها على أن المكذب ظالم يأخذ الزيادة ، فكأنها تلفت من التركة ، ونصيب الزوجة لو صدقها عشرة من أربعة وعشرين ، ثلاثة من الزوج ، وسبعة من الإبن ، ونصيب المم سبعة ، فالخسة بينها على سبعة عشر ، وهي غير منقسمة ، فتضرب سبعة عشر

في أصل المسألة ، وهو ثمانية ، تبلغ مائة وستة وثلاثين ، للكذب ثلاثة مضروبة فيما ضربناه في المسألة، وهو سبعة عشر ، يكون أحداً وخمسين ، والباقي، وهو خمسة وثلاثون، تقسم على سبعة عشر ، يكون لكل منهم خمسة ، فلها بعشرة خمسون ، وله بسبعة خمسة وثلاثون ، وقد زاد نصيب المكذب على نصيب المصدق بستة عشر [ سهياً ] . ولو كانت المسألة بحالها ، لكن ولدت بنتاً ، قال الشيخ أبو علي تخريجاً على هذه القاعدة : إن صدقاً قاما ، صحت المسألان من ثمانية وأربعين . وإن كذبها ، فمن ثمانية . وإن صدقها أحدها ، فمن مائتين وثمانية وأربعين .

[ المسألة ] الخامسة : في حساب مسائل الرد . قال الأئمة : الرد نقيض العول ، لأن الرد ينقص السهام عن سهام المسألة ، والعول يزيد عليها ، ثم للردود عليه حالان . أحدهما : أن لا يكون معه من لا يرد عليه ، فينظر ، إن كان شخصاً واحداً ، فجميع المال له فرضاً ورداً . وإن كانوا جميعاً من صنف ، فالل مال بينهم بالسوية ذكوراً كانوا أو إناثاً . وإن كانوا صنفين أو ثلاثة ، جعل عدد سهامهم من المسألة كأنه أصل المسألة ، ثم ينظر في عدد سهام كل صنف وعدد رؤوسهم ، إن انقسم عليهم ، فذاك ، وإلا ، صحح بطريقه .

مثاله : أم ، وبنت ، وأصل المسألة من ستة ، وسهامها أربعة ، فنجعل المسألة منها . أم ، وبنت ، وبنت ابن ، مجموع سهامهن خمسة ، فنجعلها أصل المسألة . فان كان مع الأم والبنت ثلاث بنات ابن ، ضربنا عددهن في خمسة ، تبلغ خمسة عشر ، للأم ثلاثة ، وللبنت تسعة ، ولبنات الابن ثلاثة .

الحال الثاني : إذا كان معهم من لا يرد عليه ، دُفع إليه فرضه من مخرجه ، وجعل الباقي لمن يرد عليه إن كان شخصاً أو جماعة من صنف . فان كانوا صنفين فأكثر ، فخذ مخرج فروضهم وسهامهم منه ، وانظر في الباقي من مخرج [ فرض ] من لا يرد عليه ، فما بلغ جعلته أصل المسألة . فان وقع كسر ، صحح بطريقه .

مثاله : زوجة ، وأم ، لها الربع ، والباقي للأم .

زوج ، وست بنات ، له الربع ، والباقي لايصح عليهن ، ويتوافقان بالثلث ، فتضرب وفق عددهن في أربعة ، تبلغ ثمانية ، منها تصح .

زوجة ، وأم ، وثلاث بنات ، مخرج فرض الزوجة ثمانية ، ومسألة الام والبنات من ستة ، وسهامهن خمسة ، والسبعة الباقية لاتصح على خمسة ولا توافقها ، فتضرب خمسة في ثمانية ، تبلغ أربعين ، للزوجة خمسة ، والباقي يبينن أخماساً ، الأم سبعة ، يبقى ثمانية وعشرون لاتصح على ثلاثة ، تضرب الثلاثة في أربعين ، تبلغ مائة وعشرين ، منها تصح .

## فرع

باع بعضُ الورثة جميع نصيبه للباقيين على قدر أنصباهم ، قدر كأنه لم يكن ، وقسم المال على الباقيين .

مثاله : زوج ، وابن ، وبنت ، باع الزوج نصيبه لها على قدر حقها ، فكأنه لازوج ، وتقسم التركة بينها أثلاثاً . ولو باع بعض نصيبه ، جعلت المسألة من عدد يوجد لنصيب البائع منه الجزء المبيع ، وينقسم ذلك على الباقيين .

مثاله : باع الزوج في المثال المذكور نصف نصيبه ، تجعل المسألة من ثمانية ليكون نصيبه منها وهو الربع نصف ، لكن نصف ربع الثمانية لاينقسم على الابن والبنت أثلاثاً ، فتضرب الثمانية في مخرج الثلث ، تبلغ أربعة وعشرين ، للزوج ثلاثة ، وللبن أربعة عشر ، وللبنات سبعة ، وعلى هذا القياس .

## الباب العاشر

### في المسائل الملقبات ومسائل المعاياة والقرايات المتشابهات (١)

فيه ثلاثة فصول .

[الفصل الأول : في الملقبات .

منها : المشركة ، والحرقاء ، والاكدرية ، وأم الفروخ ، وأم الارامل ،  
والصمماء ، وقد بيناهن .

ومنها : مريمات ابن مسعود رضي الله عنه ، وهن : بنت ، وأخت ، وجد . قال :  
للبنات النصف ، والباقي بينهما مناصفة . وزوجة ، وأم ، وجد ، وأخ ، جمل المال بينهم  
أرباعاً . وزوجة ، وأخت ، وجد . قال : للزوجة الربع ، والأخت النصف ، والباقي  
للجد . فالصور كلها من أربعة ، والاخيرة تسمى : مربة الجماعة ، لانهم كلهم جعلوها  
من أربعة وإن اختلفوا في بعض الانصاء .

ومنها : الثمينة ، وهي : زوجة ، وأم ، وأختان لابوين ، وأختان لام ، وولد لايرث  
لرقٍ ونحوه ، لان فيها ثمانية مذاهب عند الجمهور ، هي من اثني عشر ، وتعمل  
إلى سبعة عشر . وعن ابن عباس رضي الله عنهما ، تقريباً على إنكار العول :  
أن الفاضل عن فرض الزوجة والام وولدي الام ، ولولدي الابوين ، فتصح من أربعة  
وعشرين . وعنه أيضاً رضي الله عنه : أن الفاضل عن الزوجة والام ، وبين ولدي  
الام وولدي الابوين ، فتصح من اثنين وسبعين . وعن معاذ رضي الله عنه : أن للأم  
الثلث تقريباً على أن الام لا تنجب إلا بأخوة ، فتعمل إلى تسعة عشر . وعن  
ابن مسعود رضي الله عنه : إسقاط ولدي الام [ وعنه : إسقاط ولدي الابوين ، وعنه :

(١) في إحدى نسخ الظاهرية : والقرايات المتشابهات .

إسقاط الصنفين ، والباقي للعصبة ، وعنه [ وهو الاشهر : أن للمرأة الثمن تقريباً على أن من لا يرث من الاولاد ، يحجب الزوجة والام ، فتكون المسألة من أربعة وعشرين، وتعود إلى أحد وثلاثين، وتسمى [لذلك]: ثلاثينية ابن مسعود رضي الله عنه. ومنها : تسمينية زيد رضي الله عنه ، وهي : أم ، وجد ، وأخت لابوين ، وأخوان، وأخت لاب ، هي من ثمانية عشر أصلاً أو ضرباً ، للأم ثلاثة ، وللجد خمسة ، وللأخت الأبوين تسعة ، يبقى سهم على خمسة ، فتضربهم في ثمانية عشر تبلغ تسعين ، منها تصح .

ومنها : النصفية، وهي: زوج، وأخت لابوين ، أو لاب، لانه ليس في الفرائض شخصان يرثان نصفي المال فرضاً إلاّ هما ، وربما سميت الصورتان : يتيمتين . ومنها : العُمريّتان ، وهما: زوج ، وأبوان ، أو زوجة، وأبوان ، لان أول من قضى فيها عمر رضي الله عنه .

ومنها : مختصرة زيد رضي الله عنه ، وهي : أم ، وجد، وأخت لابوين ، وأخ ، وأخت لاب ، لانها تعمل نارة بالبسط، فيقال : هي من ستة ، للأم سهم ، والباقي بين الجد والاخ والاختين على ستة ، فتضرب ستة في أصل المسألة ، تبلغ ستة وثلاثين ، يبقى بعد القسمة سهان لولدي الاب لا يصحان ، فتضرب ثلاثة في ستة وثلاثين ، تبلغ مائة وثمانية ، والسهام بعد القسمة تتوافق بالانصاف ، فتردها إلى أربعة وخمسين. وتارة بالاختصار فيقال : المقاسمة وثلت الباقي سواء للجد ، فتقسم من ثمانية عشر ، يبقى سهم لا يصح على ولدي الاب ، فتضرب ثلاثة في ثمانية عشر ، تبلغ أربعة وخمسين .

ومنها : مسألة الامتحان ، وهي : أربع نسوة ، وخمس جدات، وسبع بنات ، وتسعة إخوة لاب، هي من أربعة وعشرين ، وتصح من ثلاثين ألفاً ومائتين وأربعين .

قلت : سميت بالامتحان ، لانه يقال : ورثة لاتباغ طائفة منهم عشرة ، لم تصح  
مسألتهم من أقل من كذا . والله أعلم

ومنها : النراء ، هي : زوج ، وأختان لاب ، وولدا أم ، وتسمى : مروانية ،  
لانه يقال : إنها وقعت في زمن بني أمية ، واشتهرت في الناس فسميت:غراء .  
ومنها : المروانية الاخرى ، وهي : زوجة ورثت من زوجها ديناراً ودرهماً ،  
والتركة عشرون ديناراً وعشرون درهماً ، يقال : [ إن ] عبد الملك مثل عنها  
فقال : صورتها : أختان لابوين ، وأختان لام ، وأربع زوجات ، للزوجات خمس  
الباب بسبب المول ، والخمس أربعة دفانير ، وأربعة درام ، لكل زوجة دينار ودرهم .  
ومنها : مسائل المباهلة ، وهي مسائل المول ، لأن ابن عباس رضي الله عنها  
قال : من شاء بأهله أن المسألة لا تمول .

ومنها : الناقضة ، وهي : زوج ، وأم ، وأخوان لأم ، لأنها تنقض أحد أصلي  
ابن عباس رضي الله عنها ، إن أعطاهما الثلث ، لزم المول . وإن أعطاهما السدس ،  
لزم الحجب بأخوين وهو يمنع الحكين ، لكن قيل : إن الصحيح على قياس قوله  
أن الباقي الأخوين .

ومنها : الدينارية ، وهي : زوجة ، وأم ، وبتتان ، واثنا عشر أخاً ، وأخت ،  
والتركة ستمائة دينار ، خصّ الاخت دينار منها . يروى أنها جاءت علياً رضي الله عنه  
متظلمة فقال : قد استوفيت حقك .

قلت : ويروى أنها قالت له رضي الله عنه : ترك أخي ستمائة دينار ، أعطيت  
ديناراً ، فقال : لعل أخاك ترك زوجة ... ، وذكر الباقيين ، وذكر الشيخ نصر المقدسي

رحمه الله تعالى : أنها تسمى : العامرية ، وأن الأخت سألت عامراً الشعبي رحمه الله تعالى [ عنها ] ، فأجاب بما ذكرنا . والله أعلم .

ومنها : المأمونية ، وهي : أبوان ، وبتنان ، لم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البنين ، وتركت الباقيين ، سأل المأمون عنها يحيى بن أكثم رضي الله عنه حين أراد أن يوليه القضاء فقال : الميت الأول رجل ، أم امرأة ؟ فقال المأمون : إذا عرفت الفرق عرفت الجواب ، لأنه إن كان رجلاً ، فالأب وارث في المسألة الثانية ، وإلا ، فلا ، لأنه أبو أم .

**الفصل الثاني :** في المماية ، قالت حبلى لقوم يقسمون تركة : لانهجوا فاني حبلى ، إن ولدتُ ذكراً ، ورث ، وإن ولدت أنثى ، لم ترث . وإن ولدت ذكراً وأنثى ، ورث الذكر دون الأنثى ، هذه زوجة كل عصة سوى الاب والابن . ولو قالت : إن ولدت ذكراً ، أو ذكراً وأنثى ، ورثا ، وإن ولدت أنثى ، لم ترث ، فهي زوجة الأب ، وفي الورثة أختان لأبوين ، أو زوجة الابن ، وفي الورثة بنتا صلب .

ولو قالت : إن ولدت ذكراً ، لم يرث ، وإن ولدت أنثى ، ورثت ، فهي زوجة الابن ، والورثة الظاهرون : زوج ، وأبوان ، وبنت أو زوجة الاب . والورثة الظاهرون : زوج ، وأم ، وأختان لام . ولو قالت : إن ولدت ذكراً أو أنثى ، لم ترث ، وإن ولدتها ، ورثا ، فهي زوجة الاب ، وقدمات الاب قبله . والورثة الظاهرون : أم ، وجد ، وأخت لابوين .

نوع آخر : قالت : إن ولدتُ ذكراً ، ورث وورثت . وإن ولدتُ أنثى ، لم ترث ولا أرث ، فهي بنت ابن الميت ، وزوجة ابن ابن له آخر ، وهناك بنتا صلب .

ولو قالت : إن ولدت ذكراً ، لم يرث ولم أرث ، وإن ولدت أنثى ، ورثت ،

فهي بنت ابن ابن الميتة ، وزوجة ابن ابن آخر . والورثة الظاهرون : زوج ، وأبوان ، وبنت ابن .

ولو قالت : إن ولدت ذكراً ، فلي الثمن وله الباقي ، أو أئمتي ، فللال بيني وبينها سواء ، وإن أسقطت ميتاً ، فللال كله لي ، فهي امرأة أعتقت عبداً ثم تزوجته فمات وهي حبلى منه .

نوع آخر : قال رجل : لاتيملوا ، فامرأتي غائبة ، إن كانت ميتة ، ورثت أنا ، وإن كانت حية ، ورثت ولم أرث ، فهذا أخو الميت لاييه ، وزوجته الغائبة أخت الميت لأمه ، وله معها أم وأختان لابوين . ولو قال : إن كانت حية ، ورثت دونها ، أو ميتة ، فلا شيء لنا ، هي امرأة ماتت عن زوج ، وأم ، وجد ، وأخت لام ، وأخ لاب قد نكحها ، وهي الغائبة .

نوع آخر : امرأة وزوجها ، أخذتا ثلاثة أرباع المال ، وأخرى وزوجها أخذتا الربع ، صورته : أخت لاب ، وأخرى لام وابنا عم أحدهما أخ لام ، والذي هو أخ لام ، زوج الأخت الأب ، والآخر زوج الأخت للأم ، فلأخت للأب النصف ، وللأخ وللأخت للأم الثلث ، والباقي بين ابني العم .

زوجان أخذتا ثلث المال ، وآخران ثلثيه ، صورته : أبوان ، وبنت ابن في نكاح ابن ابن آخر .

رجل وابنته ، ورثا مالا نصفين ، صورته : ماتت عن زوج هو ابن عم وبنت منه .

رجل وزوجته ، ورثوا المال أثلاثاً ، صورته : بنتا ابنين في نكاح ابن أخ ، أو ابن ابن ابن .

[ ابن ] زوجة ، وسبمة إخوة لها ، ورثوا مالا بالسوية ، صورته : نكح ابن

رجل أم امرأته وأولدها سبعة ، ومات الرجل بعد موت الابن عن زوجة وسبعة  
نبي ابن ، هم إخوتها لأم ، فلها الثمن ، ولهم الباقي .

نوع آخر : امرأة ورثت أربعة أزواج ، واحد بعد واحد ، فحصل لها نصف  
أموالهم ، هم أربعة إخوة لآب ، كان لهم ثمانية عشر ديناراً ، الأول ثمانية ، والثاني  
سنة ، والثالث ثلاثة ، والرابع دينار .

امرأة ورثت خمسة أزواج ، فحصل لها نصف أموالهم ، هم خمسة إخوة ، لهم  
ثمانية وأربعون ديناراً ، للأول ستة عشر ، والثاني ثلاثة عشر ، والثالث تسعة ، والرابع  
ثلاثة ، والخامس سبعة . فلو كانوا ثلاثة ، وورثت النصف ، فهم ثلاثة إخوة ، لهم  
مائة وثمانية وثلاثون ، للأول مائة وثمانية وعشرون ، والثاني ثمانية ، والثالث ديناران .  
نوع آخر : قال صحيح لمريض : أوص ، فقال : إنما يرثني أنت وأخوك وأبوك  
وعمك ، فالصحيح ، أخو المريض لأمه وابن عمه ، فأخواه أخوا المريض لأمه ،  
وأبواه عم المريض وأمه ، وعماه عما المريض ، والحاصل ثلاثة إخوة لأم ، وأم ،  
وثلاثة أعمام . ولو قال : يرثني أبوك وعمك وخالك ، فالصحيح ابن أخي المريض  
لايه ، وابن أخته لأمه<sup>(١)</sup> ، وله أخوان آخران لآب ، وأخوان لأم . ولو قال : يرثني  
جدتك وأختك وزوجتك وبناتك ، فجدتا الصحيح زوجتا المريض ، وأختاه من الام أختا  
المريض من الاب ، وزوجتا الصحيح إحداهما أم المريض ، والآخرى أخته للأب ،  
وبنتا الصحيح أختا المريض من الام ، ولدتها له أم المريض . والحاصل : زوجتان  
وثلاث أخوات لآب ، وأختان لأم ، وأم . ولو قال : يرثني زوجتك ، وبناتك ،  
وأختك ، وعمتك ، وخالتك ، فزوجتا الصحيح أم المريض وأخته لايه ،  
وبنتا الصحيح أختا المريض لأمه ، وأختا الصحيح لأمه أختا المريض لايه ،

(١) في إحدى نسخ الظاهرية : ابن أخيه لأمه .

وعمتا الصحيح إحداهما لاب والآخرى لام ، وخالته كذلك ، وأربعهن زوجات المريض ، فالحاصل : أربع زوجات ، وأم ، وأختان لام ، وثلاث أخوات لاب .  
فوع آخر : ترك سبعة عشر ديناراً على سبع عشرة أنثى ، أصاب كل واحدة دينار ، هي أم الارامل .

ترك أربعة وعشرين ديناراً على أربع وعشرين أنثى ، أصاب كل أنثى دينار ، هي ثلاث زوجات ، وأربع جدات ، وست عشرة بنتاً ، وأخت لاب .

### الفصل الثالث : في القربات المشتبهة .

رجلان ، كل واحد عم الآخر ، هما رجلان نكح كل أم صاحبه ، فولد لكل ابن ، فكل ابن عم الآخر لأمه .

رجلان ، كل واحد خال الآخر ، هما رجلان نكح كل واحد بنت الآخر ، فولد لهما ابنان ، فكل ابن خال الآخر .

رجلان ، كل عم أبي الآخر ، صورته : نكح رجلان كل أم أبي الآخر ، فولد لهما ابنان .

رجلان ، كل عم أم الآخر ، نكح كل بنت ابن الآخر ، فولد لهما ابنان .

رجلان ، كل خال أب الآخر ، نكح كل أم أم الآخر فولدا ابنين .

رجلان ، كل خال أم الآخر ، نكح كل بنت بنت الآخر فولدا ابنين .

رجلان ، أحدهما عم الآخر ، والآخر خال الاول ، صورته : نكح امرأة وابنه أمها ، فولد لكل ابن ، فابن الاب [ عم ابن الابن ] وهو خال ابن الاب .

رجل هو عم وخال ، صورته : أن ينكح أحد الاخوين لاب أخت الآخر للأم

قتل ابناً ، فالاخ الآخر عم المولود لآبيه وخاله لأمه .

رجل هو عم آبيه وعم أمه ، صورته : أن ينكح أبو آبيه أم أبي أمه ،

قتل ابناً ، فذلك الابن عم آبيه للأب ، وعم أمه للأم .

رجل هو خال أبيه ، وخال أمه ، صورته : أن ينكح أبو أمه أم أم أبيه ،  
فتلد ابناً ، فالابن خال أم الرجل لأبيه ، وخال أبيه لأمه .  
رجلان كلُّ ابن عم الآخر وابن خاله ، صورته: أن ينكح رجلاً كلُّ أخت  
الآخر ، فيولد لهما ابناً .

وعن حرمة : أن رجلاً دفع رقة إلى الشافعي - رضي الله عنه - فيها :  
رجل مات وخالتي رجلاً ابن عم ابن أخي عم أبيه  
فكتب الشافعي - رضي الله عنه - في أسفلها :

صار مال المتوفى كمالا باتفاق القول لامرية فيه

الذي خبّرت عنه أنه ابن عم ابن أخي عم أبيه

وذلك لأن ابن أخي عم الأب ، هو الأب ، فإن عمه هو ابن عم الأب .  
ويعرف من هذا قول القائل : ورث من الميت خال ابن عمته دون أخيه من الابوين ،  
لأن خال ابن العمّة هو الأب والاعمام ، والمراد هنا : الأب .  
وقول القائل : ورث الميت عمّة ابن خاله دون الجدة ، لأنها هي الام .



كتب هنا في الأصل المخطوط بخط الناسخ مانصه :

تم الجزء الثاني من الروضة بحمد الله وعونه، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

على يد العبد الفقير الراجي عفو ربّه العزيز: عبد العزيز بن أبي بگر بن عبد العزيز

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

في السادس عشر من شهر محرّم المكرّم

سنة ثلاثين وسبعمائة